THE EDGE CONSULTANCY

التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج

تقرير قطاع
البنوك في الكويت

12 اغسطس 2025

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

المقدمة:

أظهر القطاع المصرفي الكويتي أداءً قوياً خلال عامي 2023 و2024، على الرغم من التحديات العالمية والمحلية. شهدت البنوك في الكويت نمواً صحياً في الأرباح مدفوعاً بارتفاع هوامش الفائدة، واستقرار جودة الأصول، وجهود الابتكار الرقمي. في عام 2024، ارتفعت الأرباح الصافية المجمّعة للبنوك الكويتية بنسبة تقارب 7.5% لتصل إلى حوالي 1.56 مليار دينار كويتي (مقارنة بـ 1.45 مليار دينار في عام 2023). يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً للأداء المالي للبنوك الكويتية الكبرى، والمبادرات الاستراتيجية، والمشهد الكلي والتنظيمي الذي يشكل عملياتها خلال عامي 2023 و2024 والنصف الأول من عام 2025. علاوة على ذلك، يقارن التقرير القطاع المصرفي الكويتي بأكبر البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة (السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عمان)، من حيث الأداء المالي النسبي، وخطوات الابتكار، والتطورات التنظيمية، والنفوذ الإقليمي.

البنك	الأصول 2024 (مليون د.ك)	صافي الربح 2024 (مليون د.ك)	صافي الربح النصف الأول 2025 (مليون د.ك)
بنك الكويت الوطني (NBK)	40.3	600.1	315.3
بيت التمويل الكويتي (KFH)	36.7	601.8	342.1
البنك التجاري الكويتي (CBK)	4.7	157.2	غير صادرة كما في تاريخ التقرير
بنك الخليج	7.5	60.2	24
بنك برقان	8.2	46.4	20.8
بنك بوبيان	9.4	96.8	49.7
البنك الأهلي الكويتي	7.4	52.4	31.7
بنك الكويت الدولي (KIB)	3.92	23.1	20.7
بنك وربة	5.3	22.4	20.7

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

أهم النقاط البارزة :

ربحية قوية : حققت البنوك الكويتية نمواً مزدوج الرقم في الأرباح خلال عام 2023 (+12.6% مجمّع) واستمرت في النمو عام 2024 (~7–8% زيادة)، مدعومة بارتفاع دخل الفوائد وضبط التكاليف. بلغ صافي ربح القطاع حوالي 1.56 مليار دينار كويتي في 2024 (≈ 5.1 مليار دولار)، مقارنة بـ 1.45 مليار دينار في 2023.

ميزانيات قوية : ارتفع إجمالي أصول البنوك الكويتية بنحو 8.5% في 2023 وبنحو 4% إضافية في 2024. بقي نمو الائتمان مستقراً (على سبيل المثال حوالي 6% في 2023 لأكبر بنك وهو بنك الكويت الوطني)، مع التمتع برأسمال صحي (متوسط معدل كفاية رأس المال في القطاع حوالي 18%) وانخفاض نسب القروض المتعثرة (حوالي 1–2%).

التحول الرقمي : سرّعت البنوك الكويتية مبادراتها الرقمية – بدءاً من إطلاق تطبيقات مصرفية مخصصة للهواتف الذكية وفروع رقمية، إلى الاستثمار في شراكات التكنولوجيا المالية. على سبيل المثال، أطلق بنك الكويت الوطني بنكاً رقمياً ("وباي") يستهدف الشباب واستحوذ على حصة 51% في شركة التكنولوجيا المالية UPayفي عام 2024. بنوك مثل بوبيان (الراند رقمياً) حققت أرباحاً قياسية مع التركيز على تقديم خدمات رقمية مبتكرة.

التغيرات التنظيمية : انتهج بنك الكويت المركزي سياسة تنظيمية استشرافية، شملت إصدار مسودة إطار العمل لـ "المصرفية المفتوحة" في أوائل 2025 وتحديث لوائح الدفع الإلكتروني في 2023 لترخيص مزوّدي خدمات التكنولوجيا المالية. كما قام البنك المركزي بتخفيف السياسة النقدية بشكل طفيف في أواخر 2024 (خفض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.75%) لدعم النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن تسهم القوانين الجديدة – مثل قانون الدين العام (بسقف دين 30 مليار د.ك) والقانون المقترح للرهن العقاري – في تحفيز أسواق الائتمان والنمو طويل الأجل.

السياق الاقتصادي الكلي : تعافت اقتصاد الكويت بقوة بعد الجائحة، لكنه تأثر بتخفيضات إنتاج النفط. بعد انتعاش حاد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2% في 2022، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بحوالي 2.3% في 2024 بسبب قيود إنتاج أوبك+، مع توقع عودة النمو بنسبة +3% في 2025. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة خلال 2023 عزز صافي دخل الفوائد للبنوك، كما ساهم التقدم السياسي في أواخر 2023 في تحسين ثقة الأعمال.

تتناول الأقسام التالية بالتفصيل أداء واستراتيجية كل بنك كويتي رئيسي، ثم تقدم نظرة مقارنة على أبرز البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي.

المشهد الاقتصادي الكلي والتنظيمي في الكويت (2023-2025)

الظروف الاقتصادية : عمل القطاع المصرفي الكويتي في ظل تقلبات اقتصادية مدفوعة بالنفط وتشديد السياسة النقدية عالمياً. في عام 2022، أدى ارتفاع أسعار النفط والإنتاج إلى تحقيق فائض مالي وسيولة قوية، ما عاد بالفائدة على البنوك. تباطأ النمو في 2023 مع عودة أسعار النفط إلى مستويات طبيعية والتزام الحكومة بحصص أوبك، في حين شهد النشاط غير النفطي نمواً متواضعاً وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبحلول عام 2024، أدت تخفيضات إنتاج النفط الخام الكويتي إلى انكماش يقدّر بـ 2.3% في الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن القطاعات غير النفطية (مثل التجزئة والقطاع المالي) حافظت على "نمو جيد". وأعرب مسؤولو البنوك عن تفاؤلهم بأن الحكومة الجديدة التي تشكلت في أواخر 2023 ستعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ المشاريع، مما سيدعم الطلب على الائتمان. بالفعل، فإن الإعلان عن 141 مشروعاً إنمائياً لعامي 2025/2026 (ميناء جديد، توسعة المطار، مستشفيات) يشير إلى فرص إقراض مستقبلية.

أسعار الفائدة والسيولة : استجابةً لرفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم عدة مرات في 2022–2023، ليصل إلى 4.00% في يناير 2023 و4.25% في يوليو 2023. استفادت البنوك الكويتية من ارتفاع أسعار الإقراض مع تمتعها بقاعدة كبيرة من الودائع منخفضة التكلفة (خصوصاً الحكومية وودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير)، مما أبقى تكاليف التمويل ضمن نطاق مقبول. وقد دعم ذلك نمو صافي دخل الفوائد – على سبيل المثال، ارتفع هامش صافي الفائدة لدى بنك الكويت الوطني من 2.98% في 2023 إلى 3.22% في 2024 .

في سبتمبر 2024، ومع تراجع التضخم العالمي، خفّض بنك الكويت المركزي سعر الفائدة الأساسي بمقدار 0.25% ليصل إلى 4.00% لتشجيع نمو الائتمان. وظلت السيولة في النظام وفيرة؛ حيث ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنحو 3% في 2024، كما زاد عرض النقود بنحو 4.3% كما احتفظت البنوك الكويتية بمخصصات احترازية كبيرة وهوامش رأسمال قوية، مما عزز استقرار القطاع.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

التطورات التنظيمية : اتخذ المنظمون في الكويت خطوات لتحديث الإطار التنظيمي للقطاع المالي خلال 2023–2024:

التكنولوجيا المالية والمصرفية المفتوحة : أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2025 مسودة الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة لتنظيم تبادل البيانات وواجهات برمجة التطبيقات المفتوحة في العمل المصرفي. وجاء ذلك بعد مبادرات سابقة – ففي 2022 أنشأ البنك المركزي بيئة تجريبية تنظيمية وأبدى انفتاحه على نماذج المصرفية المفتوحة والمصرفية كخدمة، مما مهد الطريق للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية. بالإضافة إلى ذلك، في مايو 2023 قام البنك المركزي بتحديث لوائح الدفع الإلكتروني، ملزماً جميع مزوّدي خدمات الدفع الإلكتروني والنقود الإلكترونية بالحصول على تراخيص والالتزام بمعايير الأمان. وتهدف هذه الخطوات إلى تعزيز الابتكار في المدفوعات الرقمية مع ضمان حماية المستهلك. وقد استثمرت بنوك مثل بنك الخليج وبيت التمويل الكويتي وفقاً لذلك في شراكات التكنولوجيا المالية والمنصات الرقمية.

الاندماجات وهيكل السوق : تُعد الكويت "مكتظة بالبنوك" مقارنة بعدد السكان، ويرى المنظمون أن الدمج أمر إيجابي. وقد اكتمل في 2022 الاندماج العابر للحدود بين بيت التمويل الكويتي وبنك الأهلي المتحد – البحرين، مما أسفر عن إنشاء أحد أكبر البنوك الإسلامية في المنطقة. وفي 2024، باع بيت التمويل الكويتي عملياته في البحرين (الوحدة السابقة لبنك الأهلي المتحد – البحرين) إلى بنك السلام، كجزء من إعادة الهيكلة بعد الاندماج. وأشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى زيادة شهية السوق لصفقات الدمج والاستحواذ بين البنوك في الكويت (مثل الاندماجات المتداولة شائعاتها منذ زمن بين البنوك المتوسطة الحجم)، وهو ما يعد إيجابياً من ناحية ترشيد المنافسة.

الحوكمة والمخاطر : عزز بنك الكويت المركزي إرشادات الأمن السيبراني والحوكمة. وقد طبقت البنوك إطار الأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي، وأجرت تدريبات على مخاطر الأمن السيبراني على مستوى مجالس الإدارة (مثل برنامج "قادة الأمن السيبراني" في 2023). كما ألزمت الكويت البنوك بنسبة أعلى من التكويت (70%) في التوظيف لتطوير الكفاءات الوطنية. وفي الوقت نفسه، ظلت متطلبات رأس المال والمخصصات محافظة؛ إذ تبلغ نسب كفاية رأس المال لدى جميع البنوك الكبرى مستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 13% (على سبيل المثال، بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى بيت التمويل الكويتي 19.89% في ديسمبر 2024). كما تحتفظ البنوك بمخصصات فائضة مما يعكس إدارة حصيفة للمخاطر.

الإصلاحات الرئيسية المرتقبة : من المتوقع أن تؤثر إصلاحات قانونية مرتقبة بشكل كبير على القطاع المصرفي. أولاً، يتيح قانون الدين العام الجديد (الذي أُقر بمرسوم في 2025) للحكومة الكويتية إصدار ديون تصل إلى 30 مليار دينار كويتي. وسيؤدي ذلك إلى استئناف إصدار السندات السيادية (المتوقف منذ 2017)، مما يوفر للبنوك فرص استثمار منخفضة المخاطر ويحسن سيولة سوق رأس المال المحلي.

ثانياً، هناك مشروع قانون للرهن العقاري قيد الدراسة يهدف إلى تمكين البنوك من تقديم قروض إسكان طويلة الأجل (حيث كانت الدولة تاريخياً توفر قروض إسكان بلا فوائد). واذا تم إقراره، فقد يفتح سوقاً تُقدَّر قيمته بـ 65 مليار دولار أمريكي ويوسع محافظ الإقراض للأفراد لدى البنوك بنحو 40%. وتتطلع البنوك إلى هذا التغيير لتنويع وزيادة الإقراض الاستهلاكي. وبشكل عام، يشهد الإطار التنظيمي في الكويت تحولاً تدريجياً لتعزيز الابتكار والنمو المستدام، مع الحفاظ على الرقابة الاحترازية الصارمة.

أداء البنوك الكويتية الكبرى (2023 – النصف الأول 2025)

يضم القطاع المصرفي الكويتي 10 بنكاً محلياً، أكبر خمسة منها (من حيث الأصول) هي: بنك الكويت الوطني(NBK) ، بيت التمويل الكويتي(KFH) ، بنك برقان، بنك الخليج، وبنك بوبيان. نستعرض فيما يلي أداء المؤسسات الرائدة وأولوياتها الاستراتيجية ومخاطرها وابتكاراتها. حققت معظم البنوك الكويتية أرباحاً قياسية أو شبه قياسية في 2023–2024، إذ ساهم ارتفاع أسعار الفائدة وإعادة فتح الاقتصاد في زيادة الإيرادات. ومع ذلك، تباطأ نمو الأرباح في 2024 مقارنة بالطفرة التي أعقبت الجائحة في 2022–2023، وواجهت بعض البنوك ضغوطاً على الهوامش في النصف الأول من 2025 مع ارتفاع تكاليف الودائع. ومع ذلك، لا تزال جودة الأصول قوية وهوامش رأس المال مرتفعة.

إضاءة : شهدت معظم البنوك أرباحاً أعلى في 2024، حيث سجل البنك التجاري الكويتي (CBK) قفزة بنسبة 41%. وكان بنك الخليج استثناءً، إذ تراجعت أرباحه وسط ضغوط على الهوامش.

بنك الكويت الوطني – (NBK) التنويع والريادة الرقمية

الملف التعريفي: يعد بنك الكويت الوطني أكبر بنك تقليدي الكويت وأحد أقدمها (تأسس في 1952). يتمتع بمزيج أعمال متنوع (أفراد، شركات، إدارة ثروات) وحضور دولي يمتد إلى 13 دولة. يتصدر البنك السوق في إجمالي الأصول، التي بلغت 40.3 مليار دينار كويتي في ديسمبر 2024 (~131.6 مليار دولار أمريكي)، وكذلك في الأرباح بين البنوك المحلية.

الأداء المالي : حقق بنك الكويت الوطني أرباحاً قياسية في عامي 2023 و2024. صافي الربح لعام 2023: 560.6 مليون دينار كويتي (+10.1% على أساس سنوي)، وصافي الربح لعام 2024:

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

600.1 مليون دينار كويتي (+7.0% على أساس سنوي). وهذا يعادل نحو 1.95 مليار دولار أمريكي من صافي الدخل في 2024، وهو الأعلى في تاريخ البنك. جاء النمو مدفوعاً بارتفاع صافي دخل الفوائد (مع نمو حجم القروض بنحو 6% واتساع الهوامش) وإيرادات الرسوم، في حين ظلت تكاليف الائتمان منخفضة. ارتفع صافي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 15.6% في 2023 وبنسبة 7.2% إضافية في 2024، مما يعكس قوة الأداء التشغيلي الأساسي. وبحلول النصف الأول من 2025، سجل البنك أرباحاً قدرها 315.3 مليون دينار كويتي (+7.8% على أساس سنوي)، مواصلاً الزخم.

المؤشرات المالية الرئيسية تؤكد قوة بنك الكويت الوطني: بلغ العائد على حقوق الملكية نحو 15% في 2024، ونسبة القروض المتعثرة حوالي 1.1% (مع تغطية تفوق 300%). نمت الأصول بنسبة 7.1% في 2024 لتصل إلى 40.3 مليار دينار، بدعم من تدفقات الودائع (+4.2%) ونمو القروض (+6.4%). كما يتمتع البنك بقاعدة رأسمال قوية، مع نسبة الشريحة الأولى 1 Tier بنحو 15–16% وإجمالي نسبة كفاية رأس المال حوالي 18%. ويحتفظ البنك بسيولة كبيرة؛ حيث بلغت نسبة تغطية السيولة (~153%). وأشارت الإدارة إلى أن "القاعدة الرأسمالية القوية، وجودة الأصول العالية، والسيولة القوية، وإدارة المخاطر الحصيفة" مكنت بنك الكويت الوطني من التكيف مع مختلف الظروف.

المبادرات الاستراتيجية: تركز استراتيجية بنك الكويت الوطني على التنويع – سواء جغرافياً أو في مصادر الإيرادات – وعلى الابتكار الرقمي. ساهمت العمليات الدولية (المنتشرة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا و اوروبا و الولايات المتحدة و آسيا) بشكل قوي في عام 2023، خاصة فرع البنك في مصر. ويُعد قطاع إدارة الثروات مجال نمو متزايد أيضاً) أطلق البنك علامة NBK Wealthفي 2024 .(محلياً، استثمر البنك بكثافة في التحول الرقمي، حيث أطلق "وياي" ("أول بنك رقمي بالكامل في الكويت") في أواخر 2021 لاستقطاب العملاء الشباب. وفي عام 2024، استحوذ البنك على حصة 51% في شركة "UPayments" الكويتية للتكنولوجيا المالية في مجال المدفوعات، لتسريع خدماته في المدفوعات الرقمية. وقد حاز بنك الكويت الوطني على جائزة "الأفضل في الابتكار – الفائز العالمي" لعام 2024 من مجلة *Global Finance*، وذلك بفضل تطبيقه المصرفي المتطور، وخدماته المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتبنيه المبكر لحلول الدفع اللاتلامسية والمصرفية المفتوحة. كما يتبنى البنك نهج الاستدامة؛ حيث أصدر أول سندات خضراء في الكويت (300 مليون دولار أمريكي، لأجل 5 سنوات) في 2023، ويهدف إلى الحياد الكربوني بحلول 2060، مع أهداف مرحلية مثل خفض الانبعاثات بنسبة 25% بحلول 2025. كما تحسنت تصنيفات البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية بدرجة "BBB" بعد دمج منتجات خضراء مثل قروض السيارات الكهربائية، ومشاريع الطاقة الشمسية.

المخاطر والتطلعات : تشمل المخاطر الرئيسية لبنك الكويت الوطني تعرضه للقطاع العام في الكويت (الذي يوفر قاعدة ودائع مستقرة لكنه يربط أداء البنك بالمالية الحكومية) إضافة إلى حالة عدم اليقين الجيوسياسي الإقليمي. تكبد البنك خسارة لمرة واحدة في 2022 جراء بيعه حصته في بنك *DenizBank* التركي، لكنه ركز منذ ذلك الحين على أسواق الخليج ومصر. وتبقى الإدارة متفائلة بحذر – مع الإشارة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية، لكنها تتوقع تحسناً في بيئة التشغيل المحلية إذا نفذت الحكومة الكويتية إصلاحات اقتصادية. وأعرب رئيس مجلس الإدارة في أوائل 2024 عن تفاؤله بأن الاستقرار السياسي والمشاريع المخطط لها ستعمل على "استعادة الثقة في مناخ الأعمال". بالفعل، يتمتع بنك الكويت الوطني بموقع جيد للاستفادة من خطط المشاريع في الكويت (حيث تم اختياره في النصف الأول 2025 كبنك التسوية الرئيسي لنظام المقاصة الجديد في البورصة، مما يؤكد دوره المهيمن). وبشكل عام، فإن نموذج البنك المتنوع، وقوته الرأسمالية، ومرونته الرقمية، من شأنها أن تمكّنه من تحقيق نمو مستدام؛ وقد وضع البنك هدفاً لتوفير محفظة تمويل مستدام بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي بحلول 2030.

بيت التمويل الكويتي – (KFH) عملاق الصيرفة الإسلامية الإقليمي.

الملف التعريفي : بيت التمويل الكويتي هو ثاني أكبر بنك في الكويت وأبرز بنك إسلامي في البلاد (تأسس في 1977). بعد استحواذه على بنك الأهلي المتحد (AUB) في 2022، توسعت أصوله وانتشاره بشكل كبير – إذ يعمل حالياً في 11 دولة من خلال أكثر من 600 فرع. يتخصص بيت التمويل الكويتي في التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وله نقاط قوة في الخدمات المصرفية للأفراد، والعقارات، والخدمات المصرفية للشركات. ومن حيث القيمة السوقية، يعد KFH واحداً من أكبر 10 بنوك في الشرق الأوسط (بقيمة سوقية تقارب 13–14 مليار دينار كويتي في 2024).

الأداء المالي : قفزت أرباح بيت التمويل الكويتي بعد اندماج بنك الأهلي المتحد. بلغ صافي الربح لعام 2023 نحو 584.5 مليون دينار كويتي (~1.9 مليار دولار أمريكي)، بزيادة 63.4% مقارنة بعام 2022 – وهو ربح "تاريخي" مدفوع بمكاسب دمج لمرة واحدة والمساهمة الكاملة لأعمال الأهلي المتحد على مدار العام. وفي 2024، حقق بيت التمويل الكويتي رقماً قياسياً جديداً بصافي ربح قدره 601.8 مليون دينار كويتي (~1.96 مليار دولار أمريكي)، بزيادة طفيفة قدرها +3%. وبذلك، احتفظ KFH بلقب البنك الأكثر ربحية في الكويت في 2024 (متفوقاً على بنك الكويت الوطني الذي

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

سجل 600.1 مليون د.ك). ومن أبرز عوامل الأداء في 2024 ارتفاع صافي دخل التمويل بنسبة 18.7% (نتيجة نمو الأصول واتساع الهوامش) وزيادة الدخل التشغيلي بنسبة 9%. وبنهاية 2024، بلغ إجمالي الأصول 36.7 مليار دينار، وهو ما يقترب من مستوى بنك الكويت الوطني. وبلغت محفظة التمويل (القروض) نحو 19.1 مليار دينار بعد تعديل طفيف عقب بيع عمليات KFH في البحرين في 2024 .كما تحسنت جودة الأصول وقوة رأس المال: بلغت نسبة القروض المتعثرة ~1.3%، ونسبة كفاية رأس المال 19.89% (ارتفاعاً من 18.2% قبل عام). وبلغت حقوق المساهمين 5.5 مليار دينار، مدعومة بالأرباح المحتجزة ورأس المال بعد الاندماج.

الأولويات الاستراتيجية : كان دمج العمليات بعد الاستحواذ وتحقيق الوفورات أولوية قصوى. نجح بيت التمويل الكويتي في دمج عمليات الأهلي المتحد – الكويت (AUBK) في 2023، وحوّل وحدات الأهلي المتحد في البحرين والمملكة المتحدة ومصر إلى العمل المصرفي الإسلامي "في وقت قياسي". ويُظهر هذا التحول لأصول الأهلي المتحد التقليدية إلى عمليات متوافقة مع الشريعة التزام KFH بريادة الصيرفة الإسلامية. ونتيجة لذلك، أنشأ البنك "كياناً مالياً عملاقاً" يمتد عبر دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط، وتركيا، وماليزيا، وما بعدها. ومن خلال الاستفادة من حجمه المتزايد، يهدف بيت التمويل الكويتي إلى أن يصبح واحداً من أكبر 100 بنك في العالم خلال عقد من الزمن.

كما أن الابتكار جزء من أجندة – KFH حيث أصدر البنك صكوكاً بقيمة مليار دولار أمريكي في عام 2024 (الشريحة الثانية ضمن برنامج بقيمة 4 مليارات دولار) لتنويع مصادر التمويل. كما عقد شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لتعزيز عروضه الرقمية؛ فعلى سبيل المثال، يقدم التطبيق المصرفي لـ KFH تمويلاً فورياً وميزات متقدمة للمدفوعات. وفي عام 2024، كشف البنك عن هوية وشعار جديدين ليعكسا نموه وتحديثه. وعلى الصعيد الداخلي، يركز KFH على تحقيق الكفاءة في التكاليف الناتجة عن الاندماج (إزالة التكرار، وتوحيد أنظمة تكنولوجيا المعلومات) وعلى البيع المتقاطع لقاعدة عملاء الأهلي المتحد السابقين.

المخاطر والتطلعات : يجلب النمو السريع لـ KFH فرصاً وتحديات في آن واحد. من بين الفوائد التنويع الجغرافي الأوسع (مثل العمليات الكبيرة في البحرين وتركيا من خلال الشركات التابعة) وامتلاك ميزانية عمومية أكبر للمنافسة إقليمياً. ومع ذلك، فإنه يواجه أيضاً مخاطر الاندماج والتعرض لأسواق متنوعة مثل اقتصاد تركيا المتقلب عبر حصة البنك في *Kuveyt Türk* وقد خفف KFH من بعض هذه المخاطر بخروجه من العمليات غير الأساسية – وأبرزها بيع *KFH-Bahrain* (ذراع التجزئة المصرفية) في عام 2024. وقد حققت هذه الصفقة سعراً مجزياً وأعادت تركيز المجموعة على الأسواق الرئيسية.

في المستقبل، يتمتع KFH بحصة سوقية محلية مهيمنة (يحتل المرتبة الأولى في الكويت من حيث ودائع العملاء والتمويل). كما احتل البنك أعلى قيمة سوقية في بورصة الكويت في عام 2024، وجاء في المرتبة العاشرة كأكبر شركة في الشرق الأوسط بحسب *Forbes* ومع حجمه المعزز، يمكن لـKFH أن يمارس نفوذاً إقليمياً أكبر، ويتجلى ذلك في استضافته مؤتمرات كبرى للتمويل الإسلامي وترويجه لأسواق الصكوك. ويؤكد الرئيس التنفيذي على "بناء نموذج مصرفي مستدام ضمن إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية" مع زيادة البنك لتمويلاته الخضراء ومبادراته الاجتماعية. وطالما بقيت أسعار النفط والاقتصاد الكويتي داعمة، فإن KFH في موقع يؤهله للحفاظ على ربحية قوية. ويتوقع المحللون نمواً معتدلاً في الأرباح عام 2025 مع اكتمال تحقيق وفورات الاندماج وانتعاش الطلب على التمويل.

بنك الخليج – الصمود وسط ضغوط الهوامش والتحولات الاستراتيجية

الملف التعريفي : يعد بنك الخليج واحداً من البنوك التقليدية الرائدة في الكويت (بأصول تبلغ نحو 7.3 مليار دينار كويتي حتى منتصف 2025)، ويتمتع بحضور قوي في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. ولديه شبكة فروع محلية واسعة، ويملكه أغلبية مجموعة الخرافي الكويتية. وقد كان بنك الخليج تاريخياً لاعباً متوسط الحجم يركز على الخدمات المصرفية للأفراد، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبعض القطاعات المحددة.

الأداء المالي : بعد انتعاش ما بعد الجائحة، واجه بنك الخليج بعض المعوقات في عام 2024. بلغ صافي الربح لعام 2023 نحو 71.2 مليون دينار كويتي، إلا أن صافي الربح لعام 2024 بلغ 60.2 مليون دينار، بانخفاض 15.5% على أساس سنوي. وقد جعل هذا الانخفاض في أرباح 2024 بنك الخليج استثناءً، حيث سجل معظم نظرائه زيادات. تعرضت الأرباح لضغوط بسبب تقلص هوامش الفوائد وارتفاع التكاليف. وأشارت إدارة البنك إلى أن صافي دخل الفوائد انخفض بنحو 6% في النصف الأول 2025 مقارنة بالعام السابق، نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل وتباطؤ نمو القروض. بالفعل، تراجع الدخل التشغيلي لبنك الخليج بنحو 5% في النصف الأول 2025، مما ساهم في انخفاض إضافي في صافي الربح بنسبة 14.8% على أساس سنوي للنصف الأول 2025 (24.0 مليون د.ك مقابل 28.2 مليون د.ك). على الجانب الإيجابي، تراجعت الحاجة إلى المخصصات – حيث انخفضت مخصصات خسائر القروض لدى بنك الخليج بنسبة 14.7% في النصف الأول 2025، مما يعكس جودة اصول قوية. ولا تزال نسبة القروض المتعثرة لدى

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

البنك منخفضة عند 1.4%، مع نسبة تغطية استثنائية تبلغ 317%. وبلغ إجمالي الأصول 7.5 مليار د.ك بنهاية 2024، لكنه تراجع إلى 7.3 مليار د.ك بحلول يونيو 2025 مع قيام البنك بتحسين ميزانيته العمومية (بتقليص بعض الأصول منخفضة الهامش). وتعتبر نسبة كفاية رأس المال جيدة (Tier 1) نحو 14.6%، وإجمالي كفاية رأس المال 16.8%.

التطورات الاستراتيجية : يتبنى بنك الخليج تحولاً استراتيجياً ليصبح بنكاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية. وفي خطوة مهمة، ناقش مجلس إدارة البنك ومساهموه تحويل بنك الخليج إلى بنك إسلامي – بما يتماشى مع اتجاهات السوق حيث ينمو القطاع المصرفي الإسلامي بوتيرة أسرع من التقليدي. وفي عام 2023، حصل بنك الخليج على موافقة تنظيمية لزيادة ملكيته في شركة *Ajil Financial Services* بالمملكة العربية السعودية (وهي شركة تمويل إسلامي)، مما يشير إلى نية التوسع الإسلامي. وقد أكد رئيس مجلس الإدارة في النصف الأول 2025 أن "التحول المحتمل إلى العمل المتوافق مع الشريعة يتماشى مع رؤيتنا للتوسع والتنويع". وإذا تمت الموافقة، فسيخوض بنك الخليج تحولاً كبيراً، يعيد فيه هيكلة منتجاته وعملياته لتتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما قد يجذب شرائح جديدة من العملاء.

على الصعيد الرقمي، عزز بنك الخليج تطبيقه المصرفي وخدماته عبر الإنترنت (مثل طلبات القروض الرقمية المتكاملة من البداية حتى النهاية). ومع ذلك، فقد تأخر عن بعض نظرائه في إطلاق علامات تجارية رقمية فرعية مميزة. ولتدارك ذلك، يستثمر البنك في شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية وفي ترقية أنظمة البنك الأساسية خلال 2024–2025. كما يستفيد البنك من المبادرات الحكومية – فعلى سبيل المثال، يتوقع أن تتيح إصدارات السندات الحكومية الجديدة خيارات استثمارية آمنة، وأن يحفز القانون المرتقب للرهن العقاري نمو قروض التجزئة. وقد أدت التغييرات في قيادة بنك الخليج في عام 2022 (تعيين رئيس تنفيذي جديد) إلى تركيز متجدد على الانضباط في إدارة المخاطر وتنمية أنشطة الأعمال التي تحقق دخلاً من الرسوم مثل إدارة الثروات.

المخاطر : يواجه بنك الخليج ضغوطاً على الهوامش مع تغير دورة أسعار الفائدة – إذ إن نسبة ودائعه غير المدرة للفوائد أقل من نظرائه، مما جعل ارتفاع الفوائد في 2022–2023 يرفع تكاليف تمويله بشكل أكبر. بالإضافة إلى ذلك، كان لدى البنك تاريخياً أحد أعلى معدلات التكلفة إلى الدخل بين البنوك الكويتية (بسبب انتشاره الكبير في قطاع التجزئة)، وهو يعمل حالياً على خفضها. كما يظل البنك محلي التركيز بالدرجة الأولى، ويفتقر إلى التنويع الخارجي الذي يتمتع به بنك الكويت الوطني أو بيت التمويل الكويتي، مما يجعله شديد الحساسية للدورات الاقتصادية في الكويت والديناميكيات التنافسية. ومع ذلك، فإن جودة أصول بنك الخليج قوية جداً حالياً (حيث تم حل المشكلات التاريخية للقروض المتعثرة من الأزمات السابقة)، ويحتفظ البنك بمخصصات فائضة (~96 مليون د.ك فوق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9) كاحتياطي. ومع تمتعه بعلامة تجارية قوية في قطاع التجزئة والتحولات الاستراتيجية القادمة، يهدف بنك الخليج إلى العودة إلى نمو الأرباح في 2025. وقد أعربت قيادة البنك عن "ثقتها في توجهنا الاستراتيجي وقوة فريقنا" للنصف الثاني من 2025.

بنك برقان – تحسين الربحية والتوسع الرقمي

الملف التعريفي : بنك برقان هو ثالث أكبر بنك تقليدي في الكويت من حيث الأصول (8.16 مليار د.ك في ديسمبر 2024)، ويتبع مجموعة كيبكو. يعمل وفق نموذج إقليمي مع شركات تابعة في الجزائر والعراق وتونس وتركيا (رغم أنه باع حصته في بنك بغداد عام 2021). يركز برقان على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة، ولديه نشاط متنامٍ في قطاع التجزئة.

الأداء المالي : تمكن بنك برقان من تجاوز التحديات في السنوات الأخيرة (بما في ذلك التعرض الإقليمي ومشكلات القروض المتعثرة السابقة) وعاد إلى مسار نمو مستقر. بلغ صافي الدخل لعام 2023 نحو 43.5 مليون د.ك؛ وفي 2024 بلغ صافي الربح 46.4 مليون د.ك بزيادة 6.6%. ورغم أن مستوى أرباح برقان أكثر تواضعاً مقارنة بنظرائه الأكبر، فإن التحسن في 2024 يمثل استمراراً للتعافي. ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3% إلى 229 مليون د.ك في 2024، بدعم من ارتفاع دخل الفوائد. ونمت أصول البنك بنحو 9.9% في 2024 لتصل إلى 8.16 مليار د.ك. ومن اللافت أن برقان حقق هذه النتائج مع الحفاظ على جودة الأصول – حيث ظلت نسبة القروض المتعثرة في حدود 1.5–2%، مع تغطية مرتفعة. كما تحسن معدل التكلفة إلى الدخل بشكل طفيف نتيجة ضبط نمو النفقات.

أعلن برقان عن صافي ربح للنصف الأول 2025 بنحو 21 مليون د.ك.، وتعتبر نسب رأس المال لدى البنك قوية (Tier 1) أكثر من 13%.وقد جمع البنك 71.25 مليون د.ك عبر إصدار حقوق أولوية في 2022 لتعزيز رأس المال المخصص للنمو وتعويض أثر انخفاض الليرة التركية على حقوق ملكية شركته التابعة.

المبادرات الاستراتيجية : يضاعف بنك برقان جهوده في "التحول الرقمي". ففي 2024، عزز البنك تطبيقه المصرفي عبر الهاتف، وقدم روبوتات محادثة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لخدمة العملاء، ورقمن العديد من العمليات الداخلية. كما يعمل البنك على تحديث نظامه المصرفي الأساسي لتوحيد المنصة بين الكويت ووحداته الدولية، بهدف تحقيق مكاسب في الكفاءة. وعلى صعيد الشركات،

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

يستخدم برقان التكنولوجيا لتحسين أوقات إنجاز عمليات تمويل التجارة وخدمات الخزينة. ومن محاور الاستراتيجية أيضاً إعادة موازنة المحفظة: إذ قلل برقان تعرضه للأسواق/الأصول عالية المخاطر، ونمى الإقراض المحلي بدلاً من ذلك. فعلى سبيل المثال، خفض بشكل كبير محفظة قروضه في تركيا وتوسع في قطاعات الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت. كما أبدى البنك اهتماماً بـ "مسارات نمو جديدة" مثل إدارة الثروات – إذ أطلق في 2023 منصة استثمارية بالشراكة مع مدير أصول إقليمي.

وتبرز هوية بنك برقان التجارية تركيزه على الابتكار وتجربة العملاء (مبادرة "مدفوع برغبتك"). وقد استثمر البنك في الأمن السيبراني والامتثال؛ ففي 2023 أصبح البنك ممتثلاً بالكامل لإطار الأمن السيبراني الجديد الصادر عن بنك الكويت المركزي، مما عزز قدرته على مواجهة التهديدات الإلكترونية.

المخاطر : يواجه بنك برقان بعض المخاطر الخارجية من عملياته الإقليمية المتبقية – حيث ينطوي التعرض في الجزائر وتونس على مخاطر عملات ومخاطر سياسية، رغم أن هذه المخاطر مغطاة أو تم تكوين مخصصات لها إلى حد كبير. محلياً، يعمل برقان في قطاع سوق تنافسي، وغالباً ما تذهب عقود القروض الكبرى للشركات إلى بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي. وللتعويض عن ذلك، ينشط البنك في إقراض الشركات المتوسطة والتمويل الاستهلاكي.

كما يعتمد هيكل تمويل برقان بدرجة أكبر على الودائع المدرة للفوائد (مقارنة بنظرائه الذين لديهم أرصدة حكومية كبيرة)، مما قد يضغط على الهوامش عند ارتفاع أسعار الفائدة. وبالتالي، فإن استراتيجية البنك لتنمية الودائع منخفضة التكلفة (مثل حسابات الرواتب، ومنتجات الادخار الرقمية) تعتبر أمراً حيوياً. ومع تحسن الربحية وتركيزه القوي على إدارة التكاليف، تبدو النظرة المستقبلية لبرقان إيجابية بحذر – حيث يتوقع المحللون نمواً في الأرباح بنسب أحادية مرتفعة خلال 2025. وقد صرّح الرئيس التنفيذي لبرقان أن البنك "يقوم باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا والكوادر لضمان النمو المستقبلي"، بما يتماشى مع رؤية مجموعة كيبكو للعلامة المصرفية

بنك بوبيان – نمو مرتفع وابتكار رقمي في الصيرفة الإسلامية

الملف التعريفي : بنك بوبيان هو بنك إسلامي شاب (تأسس عام 2004) وسريع النمو، يمتلك بنك الكويت الوطني حصة كبيرة فيه. وقد بنى بنك بوبيان سمعته كمؤسس الريادة في الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت، مستهدفاً العملاء الأفراد الملمين بالتكنولوجيا والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يمتلك نمو بنك *Nomo Bank*، وهو بنك رقمي إسلامي مقره المملكة المتحدة تم إطلاقه في 2021 لخدمة العملاء على مستوى العالم.

الأداء المالي : حقق بنك بوبيان نمواً لافتاً. بلغ صافي الربح لعام 2023 نحو 80.4 مليون د.ك؛ وفي 2024 قفز صافي الربح إلى 96.8 مليون د.ك، بزيادة قدرها +20%. وقد جعل هذا الأداء القوي بنك بوبيان من أسرع البنوك نمواً في الكويت لعام 2024. وتشمل عوامل النمو: التوسع السريع في التمويل (نمت محفظة تمويلات البنك بنحو 9% في 2024) وتحسن الهوامش، إلى جانب ضبط صارم للتكاليف. وبحلول الأشهر التسعة الأولى من 2024، كان البنك قد حقق 73.5 مليون د.ك (+20% على أساس سنوي)، مما يشير إلى تسارع الأرباح في الربع الرابع. وبلغت ربحية السهم لعام 2024 نحو 21.6 فلس. أما من حيث الأصول، فقد تجاوز إجمالي أصول بوبيان 9.3 مليارات د.ك في 2024 (بعد أن كانت 7.9 مليارفي 2022). ويحافظ بوبيان على جودة أصول ممتازة (نسبة القروض المتعثرة ~1%، وهي من الأدنى)، مع تغطية مرتفعة.

كما أن كفاية رأس المال لديه جيدة 16%- 17% ومن الجدير بالذكر أن نسبة التكلفة إلى الدخل لدى بوبيان مرتفعة نسبياً (~40%+) نتيجة الاستثمار الكبير في التكنولوجيا واكتساب العملاء، إلا أن نمو الإيرادات القوي حافظ على تحسن الكفاءة.

المبادرات الاستراتيجية : الابتكار الرقمي هو السمة المميزة لاستراتيجية بنك بوبيان. فقد كان من أوائل البنوك التي قدمت الانضمام الفوري عبر القنوات الرقمية، وتطبيقاً مصرفياً حائزاً على أعلى التقييمات، وخدمات مثل تسجيل الدخول البيومتري والسحب النقدي من دون بطاقة. وقد فاز البنك عدة مرات بجائزة "أفضل بنك إسلامي رقمي" من *Global Finance*.وفي 2022، أطلق "نمو" – وهو بنك إسلامي رقمي بالكامل في المملكة المتحدة – يتيح لعملاء الخليج فتح حسابات متعددة العملات والاستثمار في المملكة المتحدة وفقاً لمبادئ الشريعة. وقد كان ذلك بمثابة نقطة تحول، حيث وسّع نطاق وصول بوبيان عالمياً.

وقد وصف الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان في 2024 خطة "تغيير قواعد اللعبة" التي تهدف إلى دمج القنوات الرقمية بشكل أعمق وتخصيص الخدمات المصرفية باستخدام الذكاء الاصطناعي. كما يركز البنك على الشباب ورواد الأعمال: إذ جذبت حسابات "بوبيان يافع" ومنصة "بوبيان بزنس" الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة عملاء جدد. ولتعزيز الابتكار، أسس بوبيان في 2023 مركز ابتكار رقمي، وتحالف مع برامج تسريع التكنولوجيا المالية في الكويت. كما يستفيد من دعم بنك الكويت الوطني في التوسع الدولي – فإلى جانب "نمو"، قد يستكشف بوبيان فرصاً في دول مجلس التعاون (وترددت شائعات عن اهتمامه باستثمارات في التكنولوجيا المالية بالسعودية). ركيزة أخرى لبوبيان هي جودة الخدمة والقيم الإسلامية؛ فهو يطرح باستمرار منتجات متوافقة مع الشريعة (مثل استثمارات الصكوك

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

الخضراء، والتعاون مع شركات التكافل). وفي 2024، سلطت إدارة بوبيان الضوء على خطوات لدمج الذكاء الاصطناعي في الحلول المصرفية واستخدام تحليلات البيانات لتحسين إدارة المخاطر. وتؤكد حملات البنك التسويقية على الثقة، ويحتل البنك باستمرار مراتب متقدمة في استطلاعات رضا العملاء في الكويت.

النظرة المستقبلية :يبدو أن مسار نمو بوبيان قوي. وتشمل المخاطر مخاطر التنفيذ المرتبطة بالتوسع السريع (وضمان مواكبة ضوابط المخاطر) والمنافسة في العروض الرقمية (حيث تشكل منصات مثل "وياي" من بنك الكويت الوطني تحدياً لتفوق بوبيان). ومع ذلك، فإن كونه بنكاً إسلامياً بالكامل في سوق تتزايد فيه تفضيلات الصيرفة الإسلامية يمنحه قاعدة عملاء متنامية. كما أن علاقته الوثيقة مع بنك الكويت الوطني توفر له الاستقرار (حصة بنك الكويت الوطني في بوبيان تمنح المجموعة دعماً). ويهدف بنك بوبيان إلى تجاوز حاجز 100 مليون دينار كويتي في الأرباح السنوية قريباً، والاستمرار في تحقيق معدلات نمو بنحو 15–20%. ويرى المحللون أن بنك بوبيان "يتفوق على حجمه" – فهو بنك متوسط الحجم يحقق معدلات نمو بنوك كبرى، بفضل استراتيجيته الرقمية ونهجه المرتكز على العملاء. وإذا استمرت الأوضاع الاقتصادية مستقرة، فمن المتوقع أن يحافظ بوبيان على نمو مزدوج الرقم في التمويل وأرباح قوية في 2025. كما أن تركيز البنك على الابتكار، بما في ذلك استكشاف الاستثمارات في التكنولوجيا المالية وإمكانية التوسع في الإقراض الرقمي، سيبقيه على الأرجح في صدارة تطور القطاع المصرفي في الكويت.

البنك الأهلي الكويتي – (ABK) التحول، الدفع الرقمي، والتكامل الإقليمي

الملف التعريفي : البنك الأهلي الكويتي هو بنك تقليدي متوسط الحجم، يعمل في الكويت، والإمارات العربية المتحدة (فرع دبي)، ومصر (استحوذ على بنك بيريوس مصر في 2015). يقدم خدمات التجزئة، والخدمات المصرفية التجارية، وخدمات الخزينة. وبعد سنوات من التحديات (بما في ذلك تأثيرات انخفاض قيمة العملة في مصر)، يسير البنك في مسار تعافٍ، مع تركيز على الرقمنة وتعزيز مكانته السوقية.

الأداء المالي : سجل البنك الأهلي الكويتي نتائج قوية في 2023–2024، ما يعكس نجاح خطة التحول. بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 52.41 مليون د.ك، بزيادة 16% عن 2023 (حيث بلغ صافي ربح 2023 نحو 45.19 مليون د.ك). وارتفعت ربحية السهم إلى 21 فلس. كما نما الربح التشغيلي بنسبة 11% ليصل إلى 107.4 مليون د.ك، مدعوماً بتحسن الدخل التشغيلي الأساسي. وبلغ إجمالي أصول البنك 7.4 مليار د.ك في 2024، مع نمو ثابت في القروض (4.83 مليار د.ك) والودائع (4.42 مليار د.ك). وتعد جودة الأصول ممتازة: نسبة القروض المتعثرة 1.23% فقط، مغطاة بنسبة 460% من المخصصات. كما أن قاعدة رأس المال قوية (CAR 16.94%)، والتصنيفات الائتمانية مرتفعة فيتش"A" ، موديز "A2"وتؤكد هذه المؤشرات متانة المركز المالي للبنك بعد تنفيذ تدابير تحوطية حذرة. جاء نمو أرباح البنك مدعوماً بارتفاع دخل الفوائد (صافي دخل الفوائد +5% في 2024)، وخاصة من نمودخل الرسوم والدخل الآخر نتيجة تحسن النشاط التجاري. كما حافظ البنك على نمو التكاليف عند مستوى معتدل، ما خفض نسبة التكلفة إلى الدخل. وعادت الشركة التابعة للبنك في مصر إلى الربحية الجيدة في 2023/2024 (على الرغم من تحديات العملة المحلية)، مساهمةً في نتائج المجموعة.

المبادرات الاستراتيجية : تحت قيادة جديدة (تولى الرئيس التنفيذي منصبه في منتصف 2022)، بدأ البنك الأهلي الكويتي خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات تركز على التحول الرقمي، والتكامل الإقليمي، والتميز في خدمة العملاء. وفي 2024، "واصل البنك تنفيذ خطة التحول الرقمي في جميع الإدارات"، مستثمراً في تقنيات الذكاء الاصطناعي وحلول الخدمات المصرفية الرقمية. كما وقع عدة اتفاقيات للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تطوير منتجات مصرفية جديدة وتعزيز كشف الاحتيال. وفاز البنك بست جوائز من *Global Finance*للخدمات المصرفية الرقمية في 2024 (بما في ذلك "أفضل تطبيق مصرفي عبر الهاتف" في الكويت والشرق الأوسط)، مما يؤكد تقدمه التقني.

إقليمياً، عمل البنك الأهلي الكويتي على دمج عملياته في الكويت ومصر والإمارات لتعمل كمجموعة واحدة. وأطلق خدمات موحدة لعملاء الشركات في هذه الأسواق، ووحّد العمليات عبر الحدود. وفي 2024، عاد البنك إلى أسواق الدين الدولية بإصدار سندات رأسمال إضافي من الشريحة الأولى (AT1) بقيمة 300 مليون دولار أمريكي (بكوبون 6.5% وتغطية اكتتاب 4.5 مرات)، مما عزز قاعدة رأسماله من الشريحة الأولى وصورته لدى المستثمرين. كما تم ترقيته إلى السوق الأول في بورصة الكويت في 2024، نتيجة تحسن قيمته السوقية وسيولته.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

وتسلط استراتيجية البنك الضوء على تعزيز موقعه التنافسي من خلال الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمة. كما أطلق البنك عروضاً جديدة لإدارة الثروات وجدد تطبيقه المصرفي. ويلتزم البنك أيضاً بالاستدامة والحوكمة؛ ففي 2024 أطلق استراتيجية تركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية، بهدف تعزيز النمو المستدام وتقليل الأثر البيئي. ويصدر البنك تقرير استدامة سنوي ويحافظ على معايير عالية في الحوكمة، ما يسهم في قوة تصنيفاته الائتمانية.

المخاطر والتطلعات : يتحسن ملف المخاطر لدى البنك الأهلي الكويتي، لكنه لا يزال يواجه مخاطر خارجية في مصر (تقلب العملة، التضخم). وقد زاد البنك من مخصصاته في السنوات السابقة لتغطية تعرضه في مصر، ويقول إنه الآن محمي بشكل جيد. محلياً، ينافس البنك لاعبين أكبر على قروض الشركات، لذلك يركز على المجالات المتخصصة والخدمة المتميزة للفوز بالأعمال. ومع تقدم خطة التحول، أصبح البنك في وضع جيد لتحقيق نمو مستقر؛ وترى الإدارة نتائج 2024 "تأكيداً لقدرتنا على تحقيق نمو مستدام وقيمة مضافة للمساهمين". كما تشير إلى الاستعداد لـ "التعامل مع التحديات الاقتصادية بما في ذلك تغيرات أسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية" من خلال التخطيط الحذر. ومن شأن التحسينات التي أدخلها البنك الأهلي الكويتي على الجوانب الرقمية وتجربة العملاء أن تساعده في توسيع قاعدة عملائه في قطاع التجزئة. ويتوقع المحللون أن يستهدف البنك نمواً في الأرباح بمعدل منوي في منتصف العشرات خلال 2025، مستفيداً من الزخم الحالي. كما أن نجاح إصداره لسندات الشريحة الأولى (AT1) والجوائز التي حصل عليها في 2024 عززا الثقة في مسار البنك.

البنك التجاري الكويتي التجاري – قفزة في الأرباح وقوة محافظة

الملف التعريفي : يعد البنك التجاري الكويتي رابع أكبر بنك تقليدي في الكويت، ويركز على الخدمات المصرفية للشركات والتجزئة. يتبنى نهجاً إقراضياً محافظاً، ولعب تاريخياً دوراً رئيسياً في القروض المشتركة وتمويل التجارة.

الأداء المالي : كان البنك التجاري الكويتي من أبرز البنوك أداءً في 2024، محققاً أعلى أرباح في تاريخه. بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 157.2 مليون د.ك، بزيادة 41.4% عن 111.15 مليون د.ك في 2023. وقد كان هذا أسرع نمو في الأرباح بين البنوك الكويتية في 2024. ويعزى جزء من قفزة الأرباح إلى مكاسب لمرة واحدة (مثل استرداد قروض سبق شطبها) إلى جانب نمو قوي في الدخل الأساسي. وقد أثمرت استراتيجية البنك بالتركيز على الإقراض منخفض المخاطر والحفاظ على مخصصات مرتفعة – مما أتاح له استرجاع بعض المخصصات في 2024، ما عزز صافي الربح.

وبهذا الأداء، تجاوز صافي ربح البنك التجاري (157.2 مليون د.ك) معظم نظرائه من البنوك متوسطة الحجم، وجاء ثالثاً بعد بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي. وتحسن العائد على حقوق الملكية بشكل ملحوظ (ليصل إلى منتصف خانة العشرات بعد أن كان في خانة الآحاد). وتبلغ أصول البنك الإجمالية نحو 4.7 مليارات د.ك. ويمتلك البنك نسبة كفاية رأسمال قوية جداً (~18–19%). كما أن جودة الأصول ممتازة – إذ إن نسبة القروض المتعثرة منخفضة جداً (أقل بكثير من 1.5%)، وقد اتسم البنك بالحذر في الإقراض الجديد خلال السنوات الأخيرة.

ملاحظات استراتيجية : تقوم استراتيجية البنك التجاري على الاستقرار وتجنب المخاطر. فقد ابتعد عن القطاعات عالية المخاطر، وركز على الإقراض للشركات الكبرى والجهات المرتبطة بالحكومة. ورغم أن ذلك أدى إلى نمو أبطأ في السنوات السابقة، فإنه وضع البنك في موقع يؤهله للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة مع الحد الأدنى من مشاكل الائتمان. في 2023–2024، وسع البنك قطاع التجزئة بشكل معتدل (أطلق منتجات بطاقات جديدة وجدد تطبيقه المصرفي عبر الهاتف)، لكنه لا يزال يركز في الأساس على قطاع الشركات. كما أنه لم ينخرط في حملات تسويق رقمي مكثفة مثل بعض نظرائه، ما يشير إلى إمكانية وجود فرص إضافية إذا حدّث قنواته.

ومع ذلك، فقد استثمر البنك في رقمنة العمليات الداخلية وتعزيز الأمن السيبراني، بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي. كما طور أمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وقدم حلولاً جديدة لإدارة النقد لعملاء الشركات في 2024.

وبفضل ميزانيته العمومية القوية، لدى البنك قدرة على توسيع الإقراض مع بدء تنفيذ المشاريع في الكويت. كما يُعرف البنك بدفع توزيعات أرباح مجزية؛ ومع قفزة أرباح 2024، استفاد المساهمون من زيادات في التوزيعات (حيث تستهدف سياسة التوزيع لدى البنك عادةً نسبة ~50%).

النظرة المستقبلية :قد لا يكرر البنك التجاري نمو الأرباح الاستثنائي الذي حققه في 2024 (حيث تضمن عناصر لمرة واحدة)، لكنه في موقع جيد لعام 2025. لديه مساحة رأسمالية كبيرة لزيادة محفظة القروض إذا قرر اتباع نهج أكثر توسعاً. و اذا تقدمت مشاريع البنية

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

التحتية، يمكن للبنك الفوز بتفويضات كممول أو ضامن، مما يعزز دخل الفوائد والرسوم. ويتمثل الخطر الرئيسي في أن يقوم البنك بتخفيف معايير الائتمان سعياً وراء النمو – ومع ذلك، فإن سجله التاريخي يشير إلى أنه سيحافظ على الحذر. وباختصار، يقدم البنك التجاري مثالاً لبنك يُدار بشكل محافظ استطاع أن يحقق قفزة في الأرباح عندما تحسنت الظروف الخارجية (ارتفاع الفوائد، الاستردادات). وهو يؤكد كيف أن القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام حقق ربحية قوية حتى مع "تباطؤ الاقتصاد" في 2023–2024 – إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض المخصصات مكّنا بنوكاً مثل البنك التجاري من الازدهار.

بنك الكويت الدولي (KIB) وبنك وربة – بنوك إسلامية أصغر تنمو بثبات

إلى جانب بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان، يوجد في الكويت بنكان إسلاميان محليان آخران: بنك الكويت الدولي (KIB) وبنك وربة، وهما أصغر حجماً لكنهما يحققان نمواً قوياً.

أعاد بنك الكويت الدولي تركيز أعماله، وسجل صافي ربح قدره 19.1 مليون د.ك في 2023، ارتفع إلى 23.1 مليون د.ك في 2024 (+21% على أساس سنوي). وفي 2024، قفز إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 26%، مدفوعاً بتحسن دخل التمويل (+29%) والرسوم (+43%). وقد أدى ذلك إلى نمو قوي في صافي الأرباح. ونما إجمالي أصول KIB بنسبة 9% إلى 3.92 مليار د.ك في 2024، مع ارتفاع محفظة التمويل بنحو 14% (متوسعاً في مجالات مثل العقارات والتمويل الاستهلاكي). كما قفزت الودائع بنسبة 30% إلى 2.75 مليار د.ك، مما يشير إلى نجاح حملات استقطاب الودائع. ويمتلك KIB خبرة مميزة في التمويل العقاري و يهدف إلى الاستفادة من القنوات الرقمية للتنافس مع البنوك الكبرى.

وقد عزز البنك تطبيقه المصرفي عبر الهاتف، وأطلق حتى حلولاً رقمية لتمويل العقارات في 2024. ومع تحسن جودة الأصول ورأس المال(CAR ~18.4%) ، يسير KIB في مسار نمو – حيث بلغ متوسط نمو أرباحه نحو 46% سنوياً خلال 2021–2024، متجاوزاً متوسطات القطاع.

بنك وربة : تأسس في 2010، وهو أحدث بنك كويتي ويتبع نهجاً توسعياً نشطاً. وقد حقق تقدماً ملحوظاً – حيث بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 22.4 مليون د.ك، بزيادة 13.9%. وتتوسع إيرادات وربة بسرعة: فقد قفز صافي الدخل التشغيلي بنسبة 25% في 2024، مدعوماً بنمو دخل التمويل بنسبة 24%. ونمت أصول البنك بنحو 9.6% إلى 5.29 مليار د.ك في 2024، متجاوزاً بعض البنوك الأقدم. وقد تبنى البنك صورة شبابية مدفوعة بالتكنولوجيا، حيث أطلق تطبيقاً مصرفياً مطوراً كان الأول في الكويت الذي يدمج بعض ميزات المدفوعات الاجتماعية. كما ينشط وربة في القروض المشتركة والخدمات المصرفية الاستثمارية، وحقق إنجازات تفوق حجمه في بعض الصفقات. وتؤكد خطته الاستراتيجية "لنملك الغد" على الابتكار المستمر وتوقع احتياجات العملاء المستقبلية. ومع قوة الزخم (حتى أرباح النصف الأول 2025 ارتفعت 121% على أساس سنوي)، من المتوقع أن يواصل وربة تحقيق نمو مزدوج الرقم. والتحدي الرئيسي هو إدارة النمو بحذر للحفاظ على جودة الأصول (حتى الآن نسبة القروض المتعثرة منخفضة عند ~1%). وتؤكد قصة نجاح وربة كيف يمكن للوافدين الجدد الذين يوظفون التكنولوجيا أن ينتزعوا بسرعة حصة سوقية في الكويت.

بشكل عام، وحتى منتصف عام 2025، يقف القطاع المصرفي الكويتي على أرضية صلبة. فجميع البنوك الكبرى تحقق أرباحاً، وتتمتع برسملة قوية، وتواصل الابتكار. و على مستوى القطاع،

تحسن العائد على الأصول (ROA) ليصل إلى نحو 1.40% في 2024، وارتفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى نحو 11.5%، مع بقاء نسبة القروض المتعثرة دون 2%. وتعمل البنوك على الموازنة بين الرياح المواتية الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة، والتحديات المحتملة المتمثلة في تباطؤ النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الإجماع هو أن البنوك الكويتية تتمتع بالمرونة – كما أشارت مجلة *The Banker*، فإن الاقتصاد الأضعف لم يؤثر كثيراً على أداء 2023، حيث استفادت البنوك من أسعار الفائدة المرتفعة لتحقيق أرباح قوية. وفيما يلي، نستعرض مقارنة لهذه الاتجاهات مع القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة.

التحليل المقارن: الكويت مقابل أكبر البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي

يُعد القطاع المصرفي في الكويت، رغم قوته، أصغر من حيث الحجم مقارنةً بقطاعات البنوك في السعودية أو الإمارات. ولتوضيح أداء الكويت وتوجهها الاستراتيجي، نستعرض أكبر ثلاثة بنوك في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، مع مقارنة مؤشراتهم المالية (الأصول، الأرباح، النمو)، والابتكار الرقمي، والبيئة التنظيمية، والنفوذ الإقليمي. يهيمن على المشهد المصرفي في الخليج عدد قليل من البنوك العملاقة: على سبيل المثال، البنك الأهلي السعودي (SNB)، وبنك قطر الوطني(QNB) ، وبنك أبوظبي الأول (FAB) لكل منها إجمالي أصول يقترب أو يتجاوز 250–300 مليار دولار أمريكي – وهي أصول أكبر بكثير من أي بنك كويتي. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بنسب الربحية والابتكار، فإن البنوك الكويتية تنافس بقوة. فيما يلي نظرة عامة على أكبر البنوك في كل دولة (من حيث الأصول والأهمية السوقية)

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

المملكة العربية السعودية – أكبر 3 بنوك

1. البنك الأهلي السعودي

تأسس البنك الأهلي السعودي نتيجة اندماج البنك الأهلي التجاري (NCB)وبنك ساميا في عام 2021، وهو أكبر بنك في المملكة (بأصول تقارب 1.1 تريليون ريال سعودي، أي حوالي 293 مليار دولار أمريكي). حقق البنك صافي ربح لعام 2024قدره 21.2مليار ريال سعودي (حوالي 5.65 مليار دولار أمريكي)، بارتفاع نسبته 5.9% – وهو رقم قياسي جديد للبنوك السعودية . جاءت هذه النتائج القوية مدفوعة بارتفاع الدخل التشغيلي (+4.2%) وانخفاض حاد في مخصصات خسائر القروض (انخفضت المخصصات بنحو 45% في 2024). نمت محفظة القروض لدى البنك بحوالي 10% في 2024 (بعد نمو يقارب 10% في 2023)، والودائع بنسبة 8%. ويجعل حجم البنك وتنوع أنشطته (الأفراد، الشركات، أسواق المال عبر ذراعه للاستثمار المصرفي) منه مؤشراً رئيسياً لاقتصاد المملكة. ورغم تعرضه لخسارة لمرة واحدة في أوائل 2023 بسبب استثماره في كريدي سويس، إلا أنه تمكن من استيعابها دون التأثير على الربحية. ومن الجدير بالذكر أن البنك مملوك في أغلبه للدولة (عبر صندوق الاستثمارات العامة) ويتماشى بشكل وثيق مع مشاريع رؤية السعودية 2030 – فعلى سبيل المثال، في أكتوبر 2024، وقع البنك اتفاقية تمويل بقيمة 15 مليار دولار مع صندوق الاستثمارات العامة. على الصعيد الرقمي، يُعد البنك متقدمًا: دمج منصات تقنية ساميا، أطلق فروعًا رقمية، وشارك في برنامج البنك المركزي السعودي للتمويل المفتوح. ومن المرجح أن يحافظ البنك على نمو متوسط في خانة الآحاد مع توسع الاقتصاد السعودي؛ كما تبقى جودة الأصول قوية (نسبة القروض غير المنتظمة ~1.5%) .

المقارنة مع الكويت : ربح البنك الأهلي السعودي (~5.65 مليار دولار) يعادل نحو 3 أضعاف ربح بنك الكويت الوطني أو بيت التمويل الكويتي (كل منهما ~1.9–2.0 مليار دولار)، مما يبرز الفارق في الحجم. ومع ذلك، فإن العائد على حقوق الملكية للبنك (~11%) وهامش صافي الفائدة (~3.1%) يقعان في نفس النطاق الذي تحققه البنوك الكويتية الكبرى. تمتاز البنوك الكويتية بمتوسط رسملة أعلى، بينما يستفيد البنك الأهلي السعودي من سوق محلية ضخمة ومنح قروض لمشاريع حكومية كبيرة.

2. بنك الراجحي :

يعد أكبر بنك إسلامي في العالم من حيث الأصول، وهو أكثر البنوك السعودية تحقيقًا للأرباح بشكل تاريخي (وغالبًا الأكثر قيمة من حيث القيمة السوقية). يركز على تمويل الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق الشريعة الإسلامية، مع قاعدة عملاء ضخمة تتجاوز 10 ملايين عميل. بلغ صافي الربح لعام 19.72 2024مليار ريال سعودي (حوالي 5.25 مليار دولار أمريكي)، بزيادة حوالي 19% على أساس سنوي . جاء هذا الانتعاش القوي (بعد تراجع طفيف في 2023) نتيجة نمو قوي في محفظة التمويل وتحسن الهوامش – حيث سمحت قاعدة التمويل منخفضة التكلفة للبنك (ودائع جارية وادخار ضخمة) بالاستفادة من توسع الإقراض وتراجع ضغوط تكاليف التمويل. ارتفعت أصول البنك إلى نحو 974 مليار ريال (~260 مليار دولار) في 2024، ما يعكس نموًا يقارب 20% . كما أن نسبة التكلفة إلى الدخل من بين الأدنى عالميًا (~27%)، مما يعكس كفاءة تشغيلية عالية. وكان البنك سبّاقًا في المجال الرقمي في السعودية، حيث أطلق خدمة فتح الحسابات إلكترونيًا وحاضنة للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية. كما توسع إقليميًا بافتتاح فروع في الكويت والأردن .

3. بنك الرياض :

يُعد ثالث أكبر بنك سعودي من حيث الأصول (التي بلغت حوالي 450 مليار ريال في 2024، ارتفاعًا من ~387 مليار ريال في 2023) وقد برز بقوة في السنوات الأخيرة. بلغ صافي الربح لعام 2024نحو 9.3مليار ريال سعودي، بزيادة تقارب 15–16% عن 2023. جاء هذا النمو المستمر مدفوعًا بارتفاع صافي دخل الفوائد والتحكم في المصاريف. يشتهر بنك الرياض بقوته في مجال الخدمات المصرفية للشركات، وله دور كبير في تمويل المشاريع الحكومية، كما يستثمر في التكنولوجيا المالية (وكان من أوائل من اعتمد المحافظ الرقمية وتجارب البلوك تشين). أرباح بنك الرياض (~2.5 مليار دولار) في 2024 تقارن مع أرباح بنك الكويت الوطني (~1.95 مليار دولار)، لكن في اقتصاد أكبر بكثير. تتماشى استراتيجية البنك مع خطة التنويع الاقتصادي السعودية – إذ يمول العديد من مشاريع رؤية 2030 (مثل الترفيه، السياحة، البنية التحتية). رقميًا، أطلق البنك عرضًا يعتمد كليًا على التطبيق ("الرياض ديجيتال") وشراكات مع شركات تكنولوجيا مالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مقارنةً ببيت التمويل الكويتي: الذي يُعتبر نظيره الإسلامي، فإن الزيادة الكبيرة في أرباحه في 2023 (+63% نتيجة استحواذه على البنك الأهلي المتحد) كانت استثنائية، أما نمو الراجحي في 2024 (+18.7%) فيعكس قوة نموه العضوي المستدام. العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي (~20%) أعلى من البنوك الكويتية (~12–15%)، مما يشير إلى كفاءته العالية وتركيزه على قطاع التجزئة عالي الهامش. أما البنوك الإسلامية الكويتية (مثل بيت التمويل وبنك بوبيان) فتستلهم نموذج الراجحي لكنها تعمل في سوق أصغر.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

المقارنة : نمو أرباح بنك الرياض (+15%) في 2024 تجاوز نمو بنك الكويت الوطني (+7%)، مما يعكس استفادة البنوك السعودية من قوة القطاع غير النفطي (نمو الائتمان للقطاع الخاص في السعودية ~14% في 2023 واستمر قويًا في 2024). ومع ذلك، فإن هامش صافي الفائدة (~3%) والكفاءة التشغيلية للبنك مماثلة تقريبًا لنظيرتها لدى بنك الكويت الوطني. تعمل البنوك الكويتية في سوق مشبعة، بينما تستفيد البنوك السعودية من اقتصاد ما زال أقل اعتمادًا على الائتمان (نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي في السعودية في نمو). وهذا يمنح البنوك السعودية فرص نمو أكبر.

الإمارات العربية المتحدة – أكبر 3 بنوك

1. بنك أبو ظبي الأول:

يعد بنك أبوظبي الأول أكبر بنك في الإمارات من حيث الأصول (~1.2 تريليون درهم إماراتي، أي نحو 326 مليار دولار أمريكي)، وقد تأسس من اندماج بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول في عام 2017. يتمتع بحضور دولي كبير. بلغ صافي الربح في 2024 نحو 17.1 مليار درهم إماراتي (4.7 مليار دولار أمريكي)، بزيادة 4% على أساس سنوي محققًا مستوى قياسيًا جديدً .(للمقارنة، كان صافي الربح في 2023 نحو 16.4 مليار درهم، وقد تم تعزيزه آنذاك بأرباح لمرة واحدة من بيع شركة تابعة في مجال المدفوعات). ارتفع ربح البنك في الربع الرابع من 2024 بنسبة 4% على أساس سنوي إلى 4.18 مليار درهم، متجاوزًا التقديرات قليلًا، ما يعكس استمرار الزخم الإيجابي. تكمن قوة البنك في قاعدته الرأسمالية الضخمة وعلاقاته مع الحكومة فهو ممول رئيسي لمشاريع حكومة أبوظبي ومشاريع شركة أدنوك. شهد البنك بعض التقلبات في الأسواق خلال 2022 أثرت على دخله الاستثماري, لكن 2023 شهدت تعافيا, وفي 2024 تحقق النمو بدعم من العمليات المصرفية الأساسية (ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 15% في 2024 بفضل زيادة صافي الدخل من الفوائد والدخل من الرسوم) يظل البنك ذا رسملة قوية للغاية (نسبة الشريحة الأولى لرأس المال تزيد عن13% وعلى الصعيد الرقمي، ركز البنك بشكل أقل على التجزئة مقارنة ببعض نظرائه، لكنه يستثمر في الذكاء الاصطناعي لأغراض داخلية ولديه مختبر أبحاث رقمي مخصص. لم يطلق بنكًا رقميًا مستقلًا، لكن تطبيقه المصرفي وخدماته عبر الإنترنت من بين الأكثر تقدمًا في المنطقة.

المقارنة مع الكويت : أرباح بنك أبوظبي الأول (~4.7 مليار دولار) تعادل أكثر من ضعف أرباح بنك الكويت الوطني أو بيت التمويل الكويتي (1.9–2.0 مليار دولار لكل منهما)، لكنه يعمل ضمن اتحاد يضم نحو 10 ملايين نسمة ويتمتع بدعم ضخم من صناديق الثروة السيادية. العائد على حقوق الملكية للبنك (~12–13%) قريب من نظيره لدى البنوك الكويتية (بنك الكويت الوطني ~15%، بيت التمويل ~11%)، وهو ما يعكس انخفاض العائد على الأصول بالنظر إلى حجم ميزانيته العمومية الضخم.

2. بنك الامارات دبي الوطني:

يعد أكبر بنك في دبي وثاني أكبر بنك في الإمارات. حقق أداءً ممتازًا في 2024؛ إذ بلغ صافي الربح بعد الضريبة 23.0 مليار درهم إماراتي (حوالي 6.26 مليار دولار أمريكي)، بزيادة 7% على أساس سنوي وبلغ الربح قبل الضريبة 27.1 مليار درهم (+15%)، وهو مستوى قياسي للبنك .جاء هذا الأداء مدفوعًا بإجمالي دخل قوي بلغ 44.1 مليار درهم (بنمو 12%)، بفضل نمو قوي في القروض (+10%)، وزيادة كبيرة في ودائع الحسابات الجارية والتوفير (+48 مليار درهم)، ونمو قوي في الدخل غير القائم على الفوائد. استفاد البنك من الطفرة الاقتصادية في دبي خلال 2023–2024 (خصوصًا في العقار والسياحة) ومن توسعه الاستراتيجي في السعودية ومصر. اللافت أن القروض في السعودية نمت بنسبة مذهلة بلغت 57% في 2024 مع توسيع شبكة فروعه هناك. بنك الإمارات دبي الوطني من رواد الصيرفة الرقمية في المنطقة: فقد أطلق في 2017 بنك "Liv." الرقمي الموجه لجيل الألفية، وكان من أوائل البنوك الرقمية في الخليج. وبحلول نهاية 2024، أفاد البنك بأن 98% من العملاء الجدد تم فتح حساباتهم رقميًا، مما يعكس نجاحه في التحول الرقمي. قام البنك برقمنة معظم خدماته ويستخدم تحليلات متقدمة لتخصيص العروض

المقارنة مع الكويت : أرباح بنك الإمارات دبي الوطني (6.3 مليار دولار) تزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف أرباح بنك الكويت الوطني أو بيت التمويل (~2 مليار دولار لكل منهما)، كما أن قاعدة أصوله (~997 مليار درهم، 271 مليار دولار) تفوق بكثير نظيراتها الكويتية. يوضح نجاح البنك كيف يمكن لاقتصاد ديناميكي ومتنوع أن يدفع نمو البنوك – إذ إن انفتاح اقتصاد دبي، وتركزه على الخدمات، والتدفق السريع للسكان (الوافدين) وفرت فرصًا ضخمة. ومع ذلك، يشترك بنك الإمارات دبي الوطني وبنك الكويت الوطني في نقاط قوة: فكلاهما متنوع النشاطات (الأول له عمليات في السعودية ومصر وغيرها؛ والثاني في الخليج ومصر وعالميًا) وكلاهما يستثمر بكثافة في التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي.

3. بنك أبو ظبي التجاري:

يعد ثالث أكبر بنك في الإمارات. سجل صافي ربح قدره 9.42 مليار درهم إماراتي (حوالي 2.57 مليار دولار أمريكي) في 2024، بزيادة 15% عن 2023, و يواصل البنك مسار نمو قوي منذ اندماجه مع بنك الاتحاد الوطني وبنك الهلال في 2019. جاء أداء

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

2024 مدعومًا بارتفاع دخل الفوائد ونجاح تحقيق وفورات الاندماج؛ إذ تجاوز ربحه قبل الضريبة 10 مليارات درهم لأول مرة في 2024. ينشط البنك بشكل خاص في الإقراض للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال شركة الهلال التابعة له أطلق بنكًا إسلاميًا رقميًا ("الهلال الرقمي") موجهًا للعملاء الشباب في 2021. يُعد ADCB من رواد التحول الرقمي – إذ يستخدم الذكاء الاصطناعي في تقييم الجدارة الائتمانية ويملك تطبيقًا مصرفيًا بتقييمات مرتفعة. وفي النصف الأول من 2025، واصل صافي ربحه الارتفاع (+12% على أساس سنوي)، مما يشير إلى استمرار الزخم.

المقارنة مع الكويت : من حيث الحجم، يمتلك البنك أصولًا بقيمة 177 مليار دولار وأرباحًا قدرها 2.6 مليار دولار، مما يضعه في نفس فئة بنك الكويت الوطني وبيت التمويل من حيث الربحية، وإن كان أكبر في الأصول. استفاد عملاقة البنوك الثلاثة في الإمارات FAB، ENBD، ADCBمن التعافي الاقتصادي السريع بعد الجائحة وارتفاع أسعار الفائدة الذي عزز الهوامش. كما تواجه هذه البنوك منافسة في سوق إماراتي مزدحم، لكنها تتمتع بميزة وجود قاعدة كبيرة من السكان الوافدين ومكانة الإمارات كمركز مالي إقليمي. أما البنوك الكويتية، فتركز على سوق أصغر وأكثر تجانسًا، مما يعني أن البنوك الإماراتية يمكنها توسيع الابتكارات في التكنولوجيا المالية لعدد أكبر من العملاء بسرعة) على سبيل المثال، بنك .Liv التابع لبنك الإمارات دبي الوطني استقطب مئات الآلاف من المستخدمين في الخليج .(بينما تقوم البنوك الكويتية عادةً بتجربة الابتكارات على نطاق أصغر قبل التوسع الإقليمي.

الخلاصة (الإمارات مقابل الكويت):

حققت البنوك الإماراتية عمومًا أرباحًا أعلى من حيث القيمة المطلقة ونموًا أكبر في 2024، لكن البنوك الكويتية تضاهيها أو تتفوق عليها في بعض مؤشرات الاستقرار مثل جودة الأصول. فعلى سبيل المثال، لدى أكبر البنوك الكويتية نسب قروض متعثرة منخفضة جدًا (~1–2%)، بينما شهدت بعض البنوك الإماراتية في الماضي نسبًا بين 3–5% (مثل بنك الإمارات دبي الوطني الذي ارتفعت نسبة القروض المتعثرة لديه إلى نحو 5% في 2022 بعد الاستحواذ على بنك دينيز التركي). ومع ذلك، تحافظ البنوك الإماراتية على مستويات قوية من تغطية المخصصات، وبحلول 2024 تحسنت جودة الأصول لدى كثير منها. وهذا يبرز أن جودة أصول البنوك الكويتية من بين الأفضل في الخليج. وفيما يخص الاتجاهات الرقمية، قد تكون البنوك الإماراتية متقدمة خطوة في تنفيذ التمويل المفتوح وإطلاق بنوك رقمية مستقلة. وتعمل الكويت على اللحاق عبر مبادرات بنك الكويت المركزي – فعلى سبيل المثال، أصدر مسودة إطار التمويل المفتوح في 2025. لذا، رغم أن البنوك الإماراتية غالبًا ما تتصدر في تبني التقنيات الجديدة، فإن البنوك الكويتية ليست بعيدة وتطلق فروعًا رقمية وخدمات متطورة عبر الهاتف المحمول استعدادًا للتغيرات التنظيمية.

قطر – أكبر 3 بنوك

1. بنك قطر الوطني:

يعد بنك قطر الوطني أكبر بنك في الشرق الأوسط من حيث الأصول (~1.3 تريليون ريال قطري، أي نحو 357 مليار دولار أمريكي)، وله عمليات في أكثر من 30 دولة. بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 16.7 مليار ريال قطري (حوالي 4.6 مليار دولار أمريكي)، بزيادة حوالي 8% – وهو مستوى قياسي، وجاء أعلى قليلاً من توقعات المحللين .يمنح حجمه الهائل (يمثل أكثر من 45% من أصول القطاع المصرفي القطري) البنك موقعًا مهيمنًا في سوقه المحلي. شهد البنك في 2024 نموًا في القروض بنحو 7% (إلى 911 مليار ريال قطري) ونموًا في الودائع بحوالي 3 .%ساعد التنويع بما في ذلك نشاط كبير في تركيا (QNB Finansbank) وفروع في جنوب شرق آسيا ومصرعلى الحفاظ على النمو حتى بعد الطفرة المرتبطة بكأس العالم في 2022. جودة أصول البنك قوية (نسبة القروض المتعثرة ~2.9%)، وكفاية رأس المال متينة (معدل كفاية رأس المال 19%). كما يعمل QNB على الابتكار الرقمي؛ حيث أطلق تطبيقًا جديدًا للهاتف ومحفظة رقمية، ويجري تجارب على تقنية البلوك تشين لتمويل التجارة .

المقارنة مع البنوك الكويتية : ربح QNB (4.6 مليار دولار) يزيد عن ضعف ربح بنك الكويت الوطني، وأصوله تقارب 10 أضعاف أكبر بنك كويتي. لكن الانكشاف الدولي لـ QNB (مثل مخاطر الليرة التركية) يضيف مخاطر تتجنبها البنوك الكويتية عمومًا. العائد على حقوق الملكية للبنك (~18%) أعلى من نظيره لدى بنك الكويت الوطني أو بيت التمويل الكويتي، ما يعكس كفاءة استخدام رأس المال. ومن الفروق المميزة أن QNB يتبنى استراتيجية توسع دولي جريئة جعلته بنكًا خليجيًا عالميًا بحق – وهو ما بدأت البنوك الكويتية بمحاكاته مؤخرًا (مثل استحواذ بيت التمويل على البنك الأهلي المتحد، وتوسع بنك الكويت الوطني إقليميًا).

2. بنك قطر الاسلامي:

يعد ثاني أكبر بنك في قطر وأكبر بنك إسلامي في البلاد. حقق نموًا سريعًا خلال العقد الماضي. بلغ صافي الربح في 2024 نحو 4.605 مليار ريال قطري (1.26 مليار دولار أمريكي)، بزيادة 7% عن 2023 .جاء هذا النمو مدفوعًا بالتوسع المستمر في التمويل للأفراد والشركات (ارتفعت أصول التمويل 2.4% في 2024) وبالتحكم الممتاز في التكاليف – حيث يحافظ QIB على واحد من أفضل معدلات الكفاءة بين البنوك الإسلامية) بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل في 2024 نحو 17.0%، وهي الأدنى في قطر. تبنى البنك

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

التحول الرقمي؛ فجاز تطبيقه على جوائز، وقدم مساعدًا افتراضيًا مدعومًا بالذكاء الاصطناعي. طرح مصرف قطر المركزي التمويل المفتوح في 2023، وكان QIB من أوائل البنوك التي نفذت واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة للتكامل مع شركات التكنولوجيا المالية. المقارنة :بيت التمويل الكويتي مشابه لـ QIB في عدة جوانب – فكلاهما بنك إسلامي رائد في سوقه. ربح بيت التمويل (1.96 مليار دولار في 2024) أكبر من ربح QIB (1.26 مليار دولار) جزئيًا بسبب اندماجه مع البنك الأهلي المتحد الذي عزز قاعدة أرباحه. يعمل QIB في سوق ذات ناتج محلي إجمالي مرتفع للفرد ويحظى بدعم قوي من الدولة (صندوق الثروة السيادية القطري مساهم رئيسي). يركز البنكان على الابتكار الرقمي؛ فعلى سبيل المثال، تتشابه أدوات QIB للانضمام الرقمي وإدارة التمويل الشخصي مع بعض عروض بنك بوبيان في الكويت. ويظل كل منهما قائدًا في الصيرفة الإسلامية في بلده، حيث ينظر QIB أحيانًا إلى نماذج إقليمية (مثل مصرف الراجحي أو بيت التمويل) لاستلهام استراتيجيات النمو.

3. بنك التجاري القطري:

يعد أكبر بنك تقليدي في القطاع الخاص القطري نظرًا لأن QNB و QIBلديهما ملكية حكومية كبيرة. بلغ صافي الربح في 2024 نحو 3.03 مليار ريال قطري (833 مليون دولار أمريكي)، بزيادة طفيفة بلغت 0.7% عن 2023. جاء هذا الأداء المستقر بعد عام قوي جدًا في 2022؛ إذ واجه CBQ ضغوطًا على الهوامش في 2024 مع ارتفاع تكاليف التمويل وزيادة المنافسة في الإقراض للشركات بعد كأس العالم. يظل النشاط الأساسي للبنك متينًا: فقد قام بتحديث نظامه المصرفي الأساسي ودفع نحو الخدمات الرقمية. كما يمتلك حصصًا استراتيجية في بنوك بالخارج مثل 34% في البنك الوطني العماني و100% في بنك في تركيا .يعكس نمو الأرباح شبه الصفري في2024 مرحلة من الاستقرار بعد مكاسب سابقة – إذ عوّضت زيادة المخصصات والتكاليف التشغيلية معظم الزيادة في دخل الفوائد.

ومع ذلك، للبنك سجل قوي في الابتكار فكان أول بنك في قطر يقدم البطاقات اللاتلامسية، ولديه حزمة مصرفية عبر الهاتف متطورة . المقارنة :ربح CBQ (0.83 مليار دولار) يعادل نصف ربح بنك الكويت الوطني (~1.95 مليار دولار)، رغم أن اقتصاد قطر مماثل في الحجم لاقتصاد الكويت. يعكس هذا أن QNB و QIBيهيمنان على السوق القطرية، بينما توزيع الحصص في السوق المصرفية الكويتية أكثر توازنًا بين بنك الكويت الوطني وبيت التمويل وبنوك أخرى. كما أن الأعمال الدولية لبنك الكويت الوطني وتنوعه (مثل عملياته الكبيرة في الأسواق الخارجية) تمنحه ميزة في توليد الأرباح، في حين يظل CBQ أكثر تركيزًا على السوق المحلية (مع مساهمات أقل من استثماراته الخارجية في الدخل).

الخلاصة (قطر مقابل الكويت):

تتمتع البنوك القطرية – خاصة – QNB بثقل إقليمي وحجم استثنائي. في 2024، حقق QNB و QIBمعًا نحو 5.7 مليار دولار من الأرباح، متجاوزين أرباح القطاع المصرفي الكويتي بأكمله. ومع ذلك، وعلى أساس نصيب الفرد، تتميز البنوك الكويتية بانتشار واسع وربحية عالية أيضًا. شهدت قطر طفرة فريدة حول كأس العالم 2022، وبعدها تباطأ نمو البنوك. تتأثر بنوك البلدين بشكل كبير بالعوامل الحكومية (عوائد الغاز الطبيعي لقطر، والنفط للكويت) التي تؤثر على السيولة والطلب على الائتمان. وفي مجال الابتكار الرقمي، كان المنظمون في قطر سبّاقين – فقد قدم مصرف قطر المركزي التمويل المفتوح والمدفوعات الفورية قبل الكويت. وهذا يعني أن البنوك القطرية مثل QIB بدأت بالفعل بالاندماج في منظومات التكنولوجيا المالية وتقديم خدمات البيانات المفتوحة، بينما تستعد البنوك الكويتية لفعل ذلك في 2025 مع استكمال بنك الكويت المركزي لإطاره التنظيمي. ومع ذلك، لم تبقَ البنوك الكويتية ساكنة؛ فقد قامت بتحديث عروضها الرقمية استعدادًا لذلك، بحيث تتمكن من تبني خدمات التمويل المفتوح بسرعة بمجرد إقرار اللوائح.

البحرين – أكبر 3 البنوك

يُعد القطاع المصرفي في البحرين أصغر حجمًا ويضم كلًا من البنوك المحلية العاملة في التجزئة، بالإضافة إلى العديد من البنوك الخارجية العاملة بالجملة. وتشمل أكبر البنوك المحلية من حيث الأصول والأرباح: بنك البحرين الوطني(NBB) ، وبنك البحرين والكويت (BBK)، وبعد عمليات الدمج الأخيرة، بنك السلام (الذي نما عبر الاستحواذات).

1. بنك البحرين الوطني:

يعد البنك مملوكًا جزئيًا للحكومة، وهو أكبر بنك تقليدي في البحرين. بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 81.5 مليون دينار بحريني (حوالي 217 مليون دولار أمريكي)، بزيادة 4% عن عام 2023. يعمل NBB على التوسع إقليميًا (استحوذ على حصة مسيطرة في بنك البحرين الإسلامي وله مشاريع في السعودية). يشتهر البنك بالاستقرار وقوة احتياطيات رأس المال. بدأ NBB تنفيذ ترقيات رقمية، وكان من أوائل المتبنين لخدمات المصرفية المفتوحة (إذ فرض مصرف البحرين المركزي المصرفية المفتوحة في 2018، ما جعل البحرين حقل اختبار إقليمي). الكفاءة والعائد على حقوق الملكية للبنك (~11%) مماثلان للبنوك الكويتية متوسطة الحجم مثل البنك الأهلي الكويتي.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

2. بنك البحرين و الكويت:

يعد BBK بنكًا رائدًا آخر في البحرين، ويتميز بملكية أكثر خصوصية (مع بعض المساهمين المؤسسيين). بلغ صافي ربحه لعام 2024 نحو 72 مليون دينار بحريني (~190 مليون دولار أمريكي)، وهو مستوى ثابت تقريبًا مقارنة بعام 2023. ظل ربح BBK مستقرًا – إذ عوّض ارتفاع دخل الفوائد زيادة المخصصات والمصاريف. للبنك وجود مشترك في الكويت (إذ كانت له علاقات تاريخية مع البنك الأهلي المتحد – الكويت، الذي أصبح الآن جزءًا من مجموعة بيت التمويل الكويتي). يستثمر BBK في شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية، وقد خدمات الانضمام الرقمي للعملاء في وقت مبكر. يبلغ العائد على حقوق الملكية للبنك (~10-11%) وهو متواضع، مما يعكس تركيزه على النمو الحذر.

3. بنك السلام:

ارتقى بنك السلام ليصبح ضمن أكبر ثلاثة بنوك بعد استحواذه على أنشطة التجزئة لبنك الإثمار في 2022، وإكماله الاستحواذ على بنك بيت التمويل الكويتي – البحرين في 2024. يُعد البنك إسلاميًا. بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 59 مليون دينار بحريني (حوالي 156 مليون دولار أمريكي)، بزيادة سنوية قدرها 40%، مدفوعة بهذه الاستحواذات والنمو العضوي القوي. ارتفعت أصول البنك بشكل حاد، وقفزت محفظة التمويل بنحو 37% في 2024 نتيجة دمج الأعمال المستحوذ عليها. يمتلك البنك الآن حصة سوقية كبيرة في قطاع التجزئة المصرفية البحريني. كان بنك السلام مبتكرًا للغاية، مستفيدًا من بيئة البحرين الداعمة للتكنولوجيا المالية: أطلق بنكًا رقميًا بالكامل ("بنك إيلا") يستهدف العملاء الشباب، وكان أول من قدم خدمة Apple Pay في البحرين، إلى جانب خدمات المحافظ الرقمية الأخرى. ومن المتوقع أن يعزز دمج عمليات بيت التمويل الكويتي – البحرين امتياز بنك السلام في الصيرفة الإسلامية في 2025.

المقارنة (البحرين مقابل الكويت):

تعد البنوك الكبرى في البحرين متواضعة الحجم – فعلى سبيل المثال، تبلغ أصول NBB حوالي 11 مليار دولار، و BBKنحو 10 مليارات دولار، وبنك السلام حوالي 9 مليارات دولار بعد الاندماج – بينما أكبر البنوك في الكويت أكبر بعشر مرات تقريبًا (بنك الكويت الوطني أصوله 132 مليار دولار، وبيت التمويل الكويتي 120 مليار دولار). وبالمثل، فإن أرباحها (في نطاق 150–220 مليون دولار لعام 2024) أصغر بكثير من أرباح البنوك الكويتية الكبرى (قرابة ملياري دولار لكل منها). ومع ذلك، تعمل البحرين كمختبر ابتكار للتكنولوجيا المالية في الخليج. فمنذ 2019 تطبق البحرين المصرفية المفتوحة، ولديها لوائح للأصول المشفرة، وبيئة تنظيمية تجريبية تستقطب التقنيات الجديدة، ما يجعل البنوك البحرينية تتفوق على حجمها في مجال الابتكار. وقد نفذت مبادرات رقمية (مثل المصرفية عبر واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة، والانضمام الرقمي، وحتى خدمات الأصول المشفرة) بدأت البنوك الكبرى في دول مجلس التعاون الأخرى باعتمادها الآن. يمكن للبنوك الكويتية الاستفادة من تجربة البحرين في المصرفية المفتوحة – حيث أطلقت البنوك البحرينية تطبيقات ناجحة لتجميع الحسابات وشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية – لتطبيق أفضل الممارسات عند بدء الكويت تنفيذ اللوائح المشابهة في 2025. اقتصاديًا، يواجه اقتصاد البحرين بيئة أكثر صعوبة (ديون عامة مرتفعة وإيرادات نفط أقل)، ما يدفع بنوك مثل NBB و BBKللتركيز على الإقراض الحذر والتحكم في التكاليف. ومن اللافت أنها حققت رغم ذلك نموًا معتدلًا في الأرباح في 2024، بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية التي زادت تكاليف التمويل عليها. أما البنوك الكويتية، فيفضل حكومة أكثر ثراءً وسيولة محلية وفيرة، فقد سجلت نتائج أقوى نسبيًا في 2023–2024. وبالتالي، رغم أن القطاع المصرفي البحريني أصغر حجمًا، فإنه يقدم لمحة عن مستقبل الابتكار المصرفي الذي تسعى الكويت إلى اللحاق به، وإن كان ذلك بموارد أكبر.

عمان – أكبر 3 البنوك

يُعد القطاع المصرفي في عُمان الأصغر في مجلس التعاون الخليجي، حيث يهيمن بنك مسقط على المشهد. ويأتي بعده في الترتيب من حيث الحجم البنك الوطني العُماني (NBO) وبنك ظفار (مع الإشارة إلى أن اندماجًا بين بنك ظفار والبنك الأهلي العُماني كان قيد النقاش، وهو ما قد يعيد تشكيل ترتيب البنوك في السوق).

1. بنك مسقط:

يعد العملاق في السوق العُماني، حيث يمتلك نحو 40% من الحصة السوقية. بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 225.6 مليون ريال عُماني (حوالي 586 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 6.2%. كان نمو بنك مسقط في 2024 مستقرًا، مدعومًا بارتفاع صافي دخل الفوائد وإجراء بعض عمليات عكس المخصصات. يظل البنك جيد الرسملة، كما أن القروض المتعثرة لديه تحت السيطرة (3% من إجمالي القروض). عمل البنك على تحديث خدماته، حيث أطلق تطبيقًا للهاتف المحمول بتصميم جديد ("BM Mobile") مع ميزات متقدمة، وحتى علامة فرعية رقمية موجهة للشباب. كما دخل في شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لتطوير المدفوعات والخدمات المالية المبتكرة. مقارنة بالكويت، فإن أرباح بنك مسقط (586 مليون دولار) تعادل نحو ثلث أرباح بنك الكويت الوطني، وهو ما يعكس حجم الاقتصاد العُماني الأصغر. ومع ذلك، فإن هامش صافي الفائدة لدى بنك مسقط (~4%) يُعد مرتفعًا نسبيًا، إذ أن أسعار الإقراض في عُمان أعلى لتعويض المخاطر وحجم السوق. في عام 2024، نمت أرباح القطاع المصرفي العُماني بنحو 15% من قاعدة منخفضة agbi.com ، وكان بنك مسقط، كونه الأكبر، مساهمًا رئيسيًا في هذا الاستقرار والنمو.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

2. البنك الوطني العماني:

يعد ثاني أكبر بنك في عُمان (مملوك جزئيًا لبنك قطر التجاري). يُقدَّر صافي الربح لعام 2024 بنحو 63 مليون ريال عُماني (حوالي 164 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل نموًا قويًا جدًا (من المرجح أن يتجاوز 20% على أساس سنوي). ينشط البنك في مجال التجزئة المصرفية وله عمليات عبر الحدود في دولة الإمارات. يدفع البنك نحو التحول الرقمي بقوة؛ على سبيل المثال، قدَّم مؤخرًا روبوت دردشة مدعوم بالذكاء الاصطناعي وخدمة فتح الحسابات الرقمية للعملاء الجدد. يمكن إرجاع تحسن ربحية البنك في 2024 إلى اتساع الهوامش وانخفاض مخصصات انخفاض القيمة، مع تعافي الاقتصاد العُماني بدعم من ارتفاع أسعار النفط. توسع البنك في الأسواق المجاورة وتركيزه على التكنولوجيا يساعده على تحقيق تأثير إقليمي أكبر من حجمه.

3. بنك ظفار:

يعد ثالث أكبر بنك في عُمان. بلغ صافي الربح لعام 2024 نحو 43.6 مليون ريال عُماني (حوالي 113 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 12.5%. يعمل البنك على تحسين الكفاءة وتوسيع عملياته في الصيرفة الإسلامية (النوافذ الإسلامية تحت اسم "ميسرة"). كانت هناك محادثات بشأن اندماج بنك ظفار مع البنك الأهلي العُماني (الأخير مملوك جزئيًا للبنك الأهلي المتحد – البحرين، الذي أصبح الآن جزءًا من مجموعة بيت التمويل الكويتي)؛ وإذا تم هذا الاندماج، فقد ينتج عنه بنك ثاني أقوى في عُمان ينافس البنك الوطني العُماني في الحجم. كان نمو بنك ظفار في 2024 مدفوعًا بارتفاع الدخل التشغيلي وانخفاض معتدل في مخصصات خسائر القروض، مما يعكس تحسن جودة الأصول في عُمان. كما يستثمر البنك في القنوات الرقمية، وأعاد مؤخرًا تصميم تطبيقه المصرفي لجذب العملاء الشباب.

المقارنة (عُمان مقابل الكويت):

تواجه البنوك العُمانية تحديات مرتبطة باقتصاد أصغر وأبطأ نموًا، وكانت حتى وقت قريب تعاني من نسب قروض متعثرة أعلى نسبيًا (بسبب بعض حالات التعثر الكبيرة في قطاع الشركات قبل بضع سنوات). ومع ذلك، فقد تحسنت جودة الأصول، وارتفعت أرباح القطاع ككل في عُمان بنحو 15.2% في 2024 إلى 522.6 مليون ريال عُماني (1.36 مليار دولار أمريكي .وللمقارنة، فإن هذا الربح الإجمالي لجميع البنوك العُمانية في 2024 يعادل تقريبًا (أو أقل قليلًا) أرباح بنك كويتي كبير واحد (إذ حقق بنك الكويت الوطني نحو 1.95 مليار دولار في 2024). وقد حققت البنوك الكويتية مجتمعة نحو 5.4 مليار دولار في 2024، وهو ما يزيد بكثير من حيث القيمة المطلقة، مما يبرز قوة القطاع المصرفي الكويتي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، تتمتع البنوك العُمانية غالبًا بهوامش فائدة صافية أعلى نظرًا لقلة المنافسة والعوائد المرتفعة المطلوبة في هذا السوق. وهي الآن تلحق بالركب رقميًا – حيث وضع البنك المركزي العُماني في 2022–2023 خارطة طريق للمصرفية المفتوحة وأطلق بيئة اختبار للتقنيات المالية. وفي هذا الجانب، تتأخر عُمان قليلًا عن البحرين والإمارات، لكنها تحاول اللحاق بالأمام عبر الاستفادة من تجارب الآخرين. على سبيل المثال، يستعد بنك مسقط والبنك الوطني العُماني لتقديم خدمات المصرفية المفتوحة في 2025، مستفيدين من خبرة البحرين المبكرة في هذا المجال. بينما من المرجح أن تكون لدى البنوك الكويتية موارد أكبر للاستثمار في التقنيات المتطورة، قد تستفيد البنوك العُمانية من ميزة "التحرك المتأخر" عبر تبني تقنيات مجرَّبة بتكلفة أقل. وبصورة عامة، فإن البنوك الكويتية في وضع أقوى بكثير من حيث الحجم، لكن البنوك العُمانية تحقق تقدمًا ملحوظًا في التحديث والاندماج من أجل الاستقرار.

- **الموضوعات الإقليمية المشتركة**

الأداء المالي: على مستوى مجلس التعاون الخليجي، حققت البنوك طفرة في الأرباح خلال 2022–2023 بفضل ارتفاع أسعار الفائدة والتعافي الاقتصادي بعد الجائحة. وبحلول 2024، بدأ نمو الأرباح يتباين حسب الدولة: استمرت البنوك السعودية والإماراتية في تحقيق زيادات قوية (مدعومة بزخم القطاع غير النفطي والنمو السكاني)، فيما سجلت البنوك القطرية نموًا معتدلًا (بعد الطفرة الاستثنائية المرتبطة بكأس العالم 2022)، ونمت أرباح البنوك الكويتية بنحو 7–8%، وحققت البنوك البحرينية نموًا طفيفًا، بينما سجلت البنوك العُمانية نموًا يقارب 15% (انطلاقًا من قاعدة منخفضة). وبشكل عام، تظل بنوك مجلس التعاون شديدة الربحية، مع معدلات عائد على حقوق الملكية (ROE) تراوحت في 2024 بين 12–16% في معظم المؤسسات الكبرى، ونسب قروض متعثرة منخفضة (عادة أقل من 3%، ودائمًا أقل من 5% في معظم الحالات). يبلغ متوسط العائد على حقوق الملكية في البنوك الكويتية (~12% في 2024) أقل قليلًا من السعودية (~15%) أو قطر (~14%)، مما يعكس ربما رسملة أعلى أو اقتصادًا أقل اعتمادًا على الائتمان، لكن جودة الأصول في الكويت (نسبة القروض المتعثرة ~1.5%) تُعد من بين الأفضل في مجلس التعاون. وقد بنت جميع بنوك الخليج احتياطيات مخصصات كبيرة خلال جائحة كوفيد-19، وأثبتت هذه الإجراءات التحفظية جدواها – إذ تمكنت البنوك من عكس بعض هذه المخصصات مع تحسن الاقتصادات، مما عزز صافي الأرباح.

الابتكار والتحول الرقمي:

تستثمر جميع القطاعات المصرفية في دول الخليج في الابتكار الرقمي، لكن الوتيرة والأسلوب يختلفان. الإمارات والبحرين تتصدران المشهد – إذ أطلقت البنوك الكبرى في الإمارات بنوكًا

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

رقمية مستقلة) مثل "ليف" من بنك الإمارات دبي الوطني، و"نيو" من بنك المشرق، والبنك الرقمي Wio المدعوم من تحالف شركات في أبوظبي(، كما فرضت البحرين المصرفية المفتوحة مبكرًا (2018)، مما عزز التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية. المملكة العربية السعودية تقترب بسرعة – حيث أطلق البنك المركزي السعودي إطار المصرفية المفتوحة في 2022–2023 ورخّص لبنوك رقمية جديدة مثل STC Bank و D360اللذين بدءا العمل في 2022 .أما الكويت وقطر فكانتا أكثر حذرًا: إذ أصدرت قطر لوائح المصرفية المفتوحة في 2023، وأصدرت الكويت مسودة الإطار في 2025 (ومن المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ قريبًا). ومع ذلك، لم تنتظر البنوك الكويتية اللوائح لتبتكر – فقد أطلقت تطبيقات مصرفية متقدمة للغاية، ومنصات إقراض عبر الإنترنت، وحتى بنوكًا رقمية بالكامل) مثل بنك "وياي" التابع لـ NBKو "Nomo"التابع لبنك بوبيان في المملكة المتحدة .(أما عُمان فهي في بداية مسارها الرقمي؛ فقد أعلن البنك المركزي العُماني عن خطط للمصرفية المفتوحة وبيئة اختبار للتكنولوجيا المالية، لكن هذه المبادرات بدأت تؤتي ثمارها فقط في 2024–2025. ومن اللافت أن استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول قد شهد طفرة في جميع أنحاء الخليج. فعلى سبيل المثال، أفاد بنك الإمارات دبي الوطني أنه يحلول 2024، تم استقطاب 98% من العملاء الجدد رقميًا، وأن غالبية العمليات تتم عبر القنوات الرقمية. وفي الكويت، أشار بنك الكويت الوطني بالمثل إلى أن غالبية المعاملات تُنفَّذ الآن عبر القنوات الرقمية على سبيل المثال، معاملات الإنترنت والهاتف المحمول لدى NBK تعد بالملايين لكل ربع سنة .وعلى مستوى مجلس التعاون، تعتمد البنوك تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات لإدارة المخاطر وتقديم خدمات مخصصة. كما يظل الأمن السيبراني محور تركيز أساسي على مستوى المنطقة نظرًا لتزايد التهديدات الإلكترونية؛ إذ يصدر المنظمون أطر عمل خاصة بالأمن السيبراني، وتعمل البنوك على تعزيز دفاعاتها (فعلى سبيل المثال، قدم كل من بنك الكويت المركزي والمصرف المركزي الإماراتي أطرًا تنظيمية محددة للأمن السيبراني يجب على البنوك الالتزام بها).

- **الاستجابات التنظيمية:**

يعمل المنظمون في كل دولة من دول مجلس التعاون على الموازنة بين الابتكار والاستقرار، ونلاحظ عدة محاور مشتركة:

- **المصرفية المفتوحة:**

كانت البحرين (مطبِّقة منذ 2019) والمملكة العربية السعودية (أطلقت الإطار في 2022، وبدأت الخدمات في 2023) في طليعة هذا المجال؛ تبعتهما الإمارات وقطر بوضع الأطر التنظيمية في 2022–2023؛ فيما تعمل الكويت وعُمان حاليًا على استكمال لوائحها. تتيح المصرفية المفتوحة لشركات التكنولوجيا المالية المرخَّصة والأطراف الثالثة الوصول الآمن إلى بيانات البنوك (بموافقة العميل) عبر واجهات برمجة التطبيقات – (APIs) ومن المتوقع أن يسرع ذلك وتيرة ابتكار المنتجات والمنافسة. البنوك الكويتية تستعد لذلك – على سبيل المثال، ينظر كل من بنك بوبيان وبيت التمويل الكويتي إلى تجربة البحرين، حيث أطلقت البنوك تطبيقات تجميع حسابات ناجحة وخدمات جديدة عبر واجهات برمجة مفتوحة، لتكون نموذجًا يوجّه استراتيجيات المصرفية المفتوحة لديهما بمجرد دخول قواعد بنك الكويت المركزي حيّز التنفيذ.

- **رأس المال والقواعد الاحترازية:**

يحافظ منظمّو القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون جميعًا على قواعد صارمة لرأس المال (متوافقة مع بازل 3) ويشجعون على التحفظ في مخصصات خسائر القروض. فعلى سبيل المثال، اشترط بنك الكويت المركزي تاريخيًا مخصصًا عامًا بنسبة 1% على القروض المنتظمة، مما أدى إلى احتفاظ البنوك الكويتية باحتياطيات إضافية. وقد أثمر هذا النهج التحفظي – إذ أظهرت البنوك في جميع أنحاء الخليج مرونة كبيرة خلال فترة التباطؤ أثناء الجائحة، وهي الآن تتمتع برؤوس أموال قوية، مما يمنحها القدرة على توسيع الإقراض وتوزيع الأرباح. تتميز البنوك الكويتية، على وجه الخصوص، بأحد أعلى معدلات تغطية المخصصات (غالبًا 200–300% من القروض المتعثرة)، وهو ما يشكل حاجزًا وقائيًا قويًا. والآن، تعمل جهات تنظيمية أخرى أيضًا على ضمان معدلات تغطية مرتفعة؛ فقد زادت البنوك السعودية مخصصاتها بشكل استباقي في 2020 وأنهت عام 2024 بنسب تغطية ورؤوس أموال قوية. إن ارتفاع الرسملة في الكويت يعني عوائد أقل على حقوق الملكية، لكنه يوفر استقرارًا تسعى نظراؤها للاقتداء به.

- **الاندماج:**

كانت عمليات الاندماج والاستحواذ من الاتجاهات البارزة خلال العقد الماضي لزيادة الكفاءة والحجم. ففي السعودية، اندمج البنك الأهلي التجاري مع مجموعة سامبا في 2021 لتشكيل البنك الأهلي السعودي (SNB) ليصبح "بطلًا وطنيًا". وفي الإمارات، شهدنا عدة صفقات (بنك أبوظبي الأول نتج عن اندماج بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول، استحواذ بنك دبي الإسلامي على نور بنك،

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

واندماج بنك أبوظبي التجاري مع بنك الاتحاد الوطني وبنك الهلال).

وفي قطر، اندمج مصرف الريان مع بنك الخليج التجاري في 2021. وفي البحرين، شجّعت الجهات التنظيمية على الاندماج: حيث استحوذ بنك السلام على الأصول المصرفية للأفراد التابعة لبنك الإثمار، واستحوذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد – البحرين (صفقة عابرة للحدود بين الكويت والبحرين) في 2022. أما في عُمان، فقد دارت أحاديث منذ فترة طويلة حول اندماجات محتملة (مثل الاندماج بين بنك ظفار والبنك الأهلي العُماني). وفي الكويت، كان الاندماج الأبرز هو استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد – البحرين في 2022، مما عزز حجم بيت التمويل الكويتي بشكل كبير. تسهم عمليات الاندماج في إنشاء بنوك أقوى قادرة على الاستثمار بشكل أكبر في التكنولوجيا والمنافسة على المستوى الإقليمي. وبعد الاندماج، غالبًا ما تقفز هذه البنوك في التصنيفات الإقليمية (على سبيل المثال، دفع استحواذ بيت التمويل الكويتي به ليصبح في موقع قريب من بنك الكويت الوطني). ومن المحتمل أن نشهد مزيدًا من الاندماج بين البنوك متوسطة الحجم في المستقبل.

- **التأثير الإقليمي:**

تزداد بعض بنوك مجلس التعاون تحولًا إلى لاعبين على مستوى الخليج (بل والعالم). على سبيل المثال، لدى بنك قطر الوطني (QNB)وبنك أبوظبي الأول (FAB) شبكات متعددة الدول تمتد عبر الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. ويعمل بنك الإمارات دبي الوطني في عدة دول (لا سيما مصر وتركيا والسعودية والهند وغيرها). تاريخيًا، بقيت البنوك السعودية في الغالب داخل حدود المملكة، لكن ذلك يتغير: فقد افتتح مصرف الراجحي فروعًا خارجية (في الكويت والأردن) وأبدى البنك الأهلي السعودي اهتمامًا بالاستثمار الدولي (حيث استحوذ على حصة في كريدي سويس في 2022، ورغم أنهذه الصفقة واجهت صعوبات، إلا أنها تعكس الطموح الدولي).

أما البنوك الكويتية، فكانت تقليديًا ذات حضور إقليمي محدود خارج بلدها (باستثناء بنك الكويت الوطني، الذي يمتلك حضورًا في جميع دول الخليج ومصر وحتى في أوروبا والولايات المتحدة؛ وكذلك بيت التمويل الكويتي عبر شبكة البنك الأهلي المتحد). وقد بدأ ذلك يتغير أيضًا: إذ افتتح بنك الكويت الوطني فرعًا في السعودية في 2022، واستكشف بنك بوبيان وبنك الخليج فرص التوسع أو الشراكات في الخارج، فيما وسّع بيت التمويل الكويتي انتشاره ليشمل البحرين والعراق وأسواق أخرى عبر اندماجه مع البنك الأهلي المتحد. هناك أيضًا ملكيات مشتركة كبيرة عبر الحدود داخل مجلس التعاون: على سبيل المثال، يمتلك بنك قطر الوطني حصصًا في البنك التجاري العراقي؛ وامتلك بنك أبوظبي التجاري فرعًا في مصر (تم بيعه في 2023)؛ ويمتلك بنك البحرين الوطني جزءًا من بنك البحرين الإسلامي؛ كما أن البنوك الكويتية مثل بيت التمويل الكويتي تمتلك الآن أصولًا في البحرين ولندن وغيرها بشكل غير مباشر. كما أن قطاعات البنوك في الخليج مترابطة من خلال القروض المجمعة (حيث غالبًا ما يتم تمويل المشاريع الكبرى من خلال تحالف بنوك خليجية) ومن خلال المساهمين الكبار المشتركين (كثير من صناديق الثروة السيادية تمتلك حصصًا في عدة بنوك خليجية). ويعني هذا الترابط أن الممارسات الفضلى والاتجاهات تنتشر بسرعة في المنطقة – فإذا ابتكرت سوق واحدة (مثل البحرين في المصرفية المفتوحة أو الإمارات في البنوك الرقمية)، تتابعها الأسواق الأخرى عن كثب وغالبًا ما تحذو حذوها.

- **حصص السوق والمنافسة:**

في كل دولة من دول مجلس التعاون، تسيطر أكبر بنكين إلى ثلاثة بنوك على حصة سوقية كبيرة: نحو 60–70% من الأصول. فعلى سبيل المثال، في السعودية تستحوذ أكبر ثلاثة بنوك (الأهلي السعودي، الراجحي، الرياض) على نحو 65% من أصول القطاع؛ وفي الإمارات، أكبر ثلاثة بنوك (أبوظبي الأول، الإمارات دبي الوطني، أبوظبي التجاري) نحو 60% أو أكثر؛ وفي قطر، أكبر ثلاثة بنوك (بنك قطر الوطني، بنك قطر الإسلامي، البنك التجاري القطري) نحو 60%؛ وفي البحرين، نسبة مماثلة (~60%)؛ وفي عُمان، ربما 50–55%. وفي الكويت، أكبر ثلاثة بنوك (بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي، والآن ربما بنك الخليج أو البنك التجاري الكويتي بحسب المعيار) تمتلك نحو 65% من الأصول المحلية. وعلى الرغم من أن هذا التركيز مرتفع، إلا أن المنافسة تشتد مع دخول لاعبين جدد مثل البنوك الرقمية والبنوك الأجنبية التي تبحث عن مجالات متخصصة وشركات التكنولوجيا المالية. فعلى سبيل المثال، رخصت السعودية لعشرات شركات التكنولوجيا المالية في مجالات المدفوعات والتأمين والمصرفية المفتوحة؛ وفي الإمارات تعمل العديد من البنوك الأجنبية والبنوك الرقمية الجديدة (مثل "ليف."، ومنصات رقمية أطلقتها مؤسسات أجنبية)؛ وتشجع البحرين وعُمان بقوة الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية عبر بيئات الاختبار التنظيمي. أما الكويت، فبها عدد أقل من البنوك الأجنبية في قطاع التجزئة (حيث تهيمن البنوك المحلية على السوق)، لكن شركات التكنولوجيا المالية – خاصة في المدفوعات والإقراض (مثل مزوّدي "اشتر الآن وادفع لاحقًا" وبوابات الدفع) – بدأت تدخل في بعض الشرائح. هذا الضغط التنافسي يدفع جميع البنوك إلى الابتكار وخفض التكاليف وتحسين تجربة العملاء. ونلاحظ اتجاهات إقليمية واسعة مثل الحسابات الرقمية بدون رسوم، والموافقات الفورية على القروض عبر التطبيقات، وتخصيص الخدمات عبر التحليلات، كردود على بيئة المنافسة هذه. وخلاصة القول، رغم أن القطاع المصرفي في كل دولة خليجية ما زال يتمتع بقدر من التركيز، فإن هامش الركود يتقلص؛ حتى أكبر البنوك تستثمر بكثافة في التكنولوجيا الجديدة والخدمات التي تركز على العملاء للحفاظ على حصتها السوقية أمام الوافدين الجدد الأكثر مرونة.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

THE EDGE CONSULTANCY

لمحة مقارنة:

يوضح الجدول أدناه كيف تتفوق البنوك الكويتية الكبرى مقارنة ببعض نظرائها البارزين في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024:

البنك (الدولة)	إجمالي الأصول	صافي الربح 2024	نمو الربح السنوي	العائد على حقوق الملكية(2024)
بنك الكويت الوطني (الكويت)	131.6مليار دولار (40.3 مليار دينار كويتي)	1.95مليار دولار (600.1 مليون دينار كويتي)	+7.0%	~15%
بيت التمويل الكويتي (الكويت)	119.7مليار دولار (36.7 مليار دينار كويتي)	1.96مليار دولار (601.8 مليون دينار كويتي)	+3.0%	~11%
البنك الأهلي السعودي (السعودية)	293~مليار دولار (1.1 تريليون ريال سعودي)	5.65مليار دولار (21.2 مليار ريال سعودي)	+5.9%	~11%
مصرف الراجحي (السعودية)	260~مليار دولار (974.4 مليار ريال سعودي)	5.25مليار دولار (19.7 مليار ريال سعودي)	+19%	~20%
بنك أبوظبي الأول (الإمارات)	326~مليار دولار (1.2 تريليون درهم إماراتي)	4.6~مليار دولار (~17.1 مليار درهم إماراتي)	+4%	~13%
بنك الإمارات دبي الوطني (الإمارات)	271~مليار دولار (997 مليار درهم إماراتي)	6.26مليار دولار (23.0 مليار درهم إماراتي)	+7%	~18%
بنك قطر الوطني (قطر)	357~مليار دولار (1.3 تريليون ريال قطري)	4.6مليار دولار (16.7 مليار ريال قطري)	+7.8%	~18%
بنك البحرين الوطني (البحرين)	11~مليار دولار	217مليون دولار (81.5 مليون دينار بحريني)	+4%	~11%
بنك مسقط (عُمان)	36.1~مليار دولار (13.9 مليار ريال عُماني)	586مليون دولار (225.6 مليون ريال عُماني)	+6.2%	~12%

المصادر :البيانات المالية للبنوك وبياناتها الصحفية لنتائج عام 2024. تحويلات الدولار الأمريكي تقريبية

من الجدول، يمكن ملاحظة أن بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي يحتلان مرتبة وسطى في تصنيف الأرباح على مستوى دول مجلس التعاون – أكبر من أي بنك في البحرين أو عُمان، وعلى قدم المساواة تقريبًا مع بعض البنوك الإماراتية من الفئة الثانية (مثل بنك أبوظبي التجاري)، لكنهما أصغر من عملاقة السعودية والإمارات (أو بنك قطر الوطني في قطر). ومن اللافت أن العوائد على حقوق الملكية للبنكين (في حدود 12–15%) تعتبر تنافسية، ما يعكس كفاءة العمليات وقوة العوائد على رأس المال، خاصة في ظل ميزانياتهما المتحفظة. أما أكبر البنوك في الخليج (الإمارات دبي الوطني، البنك الأهلي السعودي، بنك قطر الوطني) فتعتمد على حجمها الضخم لتحقيق أرباح بمليارات الدولارات، لكنها تعمل أيضًا في أسواق أكثر تنوعًا وكثافة سكانية. وبالنسبة للأصول، فإن البنوك الكويتية أصغر حجمًا في الأساس بسبب صغر حجم السكان والاقتصاد في الكويت؛ إلا أنها غالبًا ما تمتلك سيولة فائضة (فجوة مرتفعة بين القروض والودائع)، ما يعني توفر القدرة على النمو إذا ما ظهرت فرص مناسبة.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

التوقعات الإقليمية:

بالنظر إلى أواخر عام 2025 وما بعده، تواجه البنوك في دول مجلس التعاون (بما فيها البنوك الكويتية) مزيجًا من الفرص والمخاطر. فمن ناحية الفرص، يظل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية والتنمية محركًا رئيسيًا – على سبيل المثال، مشروعات "رؤية السعودية 2030"، والتوسع المستمر في البنية التحتية والغاز الطبيعي المسال في قطر، ومشروعات العقار وإرث إكسبو في الإمارات – وكلها ستولد طلبًا على الائتمان ودخلًا من الرسوم للبنوك. كما توفر الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية والتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية مصادر جديدة للإيرادات وكفاءات في التكاليف، حيث يمكن للبنوك التي تنجح في التحول الرقمي أن تتوسع دون الحاجة لزيادة فروعها بنفس الوتيرة.

وقد يؤدي احتمال تيسير أسعار الفائدة في 2025–2026 (إذا تراجعت الأسعار العالمية عن ذروتها في 2023–2024) إلى تحفيز نمو الإقراض (بجعل الاقتراض أكثر تكلفة مناسبة)، رغم أنه قد يضغط على الهوامش إلى حد ما. أما من ناحية المخاطر، فإن تباطؤ الاقتصاد العالمي أو تقلب أسعار النفط قد يؤثر على السيولة الإقليمية والمساحة المالية للحكومات، مما قد يحد من نمو الائتمان أو يؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة إذا واجهت الشركات صعوبات. كما أن ارتفاع تكاليف التمويل (إذا اشتدت المنافسة على الودائع) ودخول لاعبين جدد قد يضغط على هوامش صافي الفائدة والدخل من الرسوم. التغييرات التنظيمية – مثل تطبيق نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو قواعد بازل– قد تتطلب من البنوك تعديل مستويات رأس المال والمخصصات. وتبقى التوترات الجيوسياسية من المخاطر الدائمة في المنطقة. ومع ذلك، يدخل القطاع المصرفي الخليجي هذه المرحلة من موقع قوة: فرؤوس الأموال مرتفعة، والمخصصات قوية، والربحية صحية، ومعظم البنوك حسّنت كفاءتها التشغيلية منذ منتصف العقد الماضي.

الكويت مقارنة بالأقران:

في هذا السياق، تتمتع البنوك الكويتية بموقع قوي محليًا، لكنها بحاجة لضمان عدم التأخر عن الاتجاهات الإقليمية مثل المصرفية المفتوحة ودمج التكنولوجيا المالية. ويقع القطاع المصرفي الكويتي بين أسواق عملاقة مثل السعودية والإمارات، والأسواق المتخصصة الأصغر مثل البحرين وعُمان. وهذا يمنح البنوك الكويتية ميزة التركيز (معرفة محلية عميقة وعلاقات قوية مع العملاء في سوق مركّز) وفي الوقت نفسه الحاجة للتميز (نظرًا لاعتدال النمو المحلي، فإن الابتكار والتوسع الخارجي هما مفتاح تسريع الأداء).

ونشهد بالفعل توسع البنوك الكويتية إقليميًا أو نحو قطاعات جديدة – على سبيل المثال، دخول بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي إلى السوق السعودية وأسواق أخرى، ودراسة بنوك أخرى للاستثمار في التكنولوجيا المالية. ومن أوجه الاختلاف السيولة: إذ تتمتع البنوك الكويتية بسيولة ورؤوس أموال مرتفعة للغاية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن نمو الائتمان المحلي كان ضعيفًا في السنوات الماضية بسبب الجمود السياسي في المشاريع الكبرى. وإذا ما أطلقت الحكومة الكويتية مشروعات تنموية رئيسية (في الإسكان والبنية التحتية وغيرها) ضمن رؤية "كويت جديدة 2035"، فإن البنوك الكويتية يمكنها استغلال هذه السيولة بشكل أكثر ربحية محليًا، ما قد يعزز نمو القروض والأرباح لمواكبة مسار نظرائها. وفي الأثناء، من المرجح أن تكثف البنوك توسعها الإقليمي لتنويع مصادر الدخل – وهو مسار اتبعه نظراء في مجلس التعاون بالفعل. وتوفر تجارب الدول الخليجية الأخرى خرائط طريق في مجالات عدة: سواء في المصرفية المفتوحة (تجربتا البحرين والسعودية)، أو الاندماجات الكبرى (كما في السعودية والإمارات وقطر)، أو نماذج البنوك الرقمية (كما في الإمارات)، إذ تتعلم البنوك الكويتية من هذه التجارب وتكيّف استراتيجياتها بما يناسب السياق الكويتي.

الخلاصة:

باختصار، خلال عام 2024 والنصف الأول من 2025، أثبتت البنوك الكويتية مرونتها وديناميكيتها، محققة نتائج مالية قوية، ومنخرطة في مبادرات تحولية. وعلى الرغم من عملها في سوق أصغر، فإنها تواكب قادة القطاع المصرفي الإقليمي في جوانب عديدة – من مؤشرات الربحية إلى الابتكار الرقمي. وقد عززت جميع البنوك الكويتية الكبرى ميزانياتها العمومية ومراكزها الرأسمالية، وسعت وراء مشروعات رقمية استراتيجية (مثل شراكات بنك الكويت الوطني مع شركات التكنولوجيا المالية وإطلاق بنك بوبيان لبنك رقمي دولي)، وتعاملت بمهارة مع اللوائح الجديدة. ويستفيد القطاع من "أساس قوي ومستقر"، يتجلى في ارتفاع الأرباح ومستويات الرسملة العالية، ما يوفر وسادة ضد الصدمات.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن التوقعات للقطاع المصرفي الكويتي إيجابية رغم التحديات. فسوف يشكل تفاعل العوامل الاقتصادية الكلية (إيرادات النفط، اتجاهات أسعار الفائدة، الإنفاق الحكومي) والتطورات التنظيمية (مثل قانون الرهن العقاري الجديد ولوائح التكنولوجيا المالية) مسار النمو. ومن المرجح أن تدعم البنوك الكويتية أهداف التنمية الوطنية (مثل رؤية الكويت 2035) عبر تمويل البنية التحتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مستفيدة من سيولتها ورؤوس أموالها القوية. كما ستواصل على الأرجح البحث عن فرص نمو خارجي – إذ قد يساهم التوسع الإقليمي وعمليات الاستحواذ أو الشراكات عبر الحدود في تنويع مصادر الإيرادات والتغلب على محدودية السوق المحلية. وفي الوقت نفسه، ستزداد المنافسة محليًا مع دخول شركات التكنولوجيا المالية وربما لاعبين أجانب (بمجرد تطبيق المصرفية المفتوحة وغيرها من التحريرات) إلى بعض شرائح السوق. وللحفاظ على ميزتها، ستحتاج البنوك الكويتية إلى مواصلة الابتكار، وتحسين تجربة العملاء، وتعظيم الكفاءة.

القطاع المصرفي الكويتي (2023 – النصف الأول 2025) – الأداء، التحول والمقارنة الإقليمية

مقارنةً، يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بموقع وسط متميز في مجلس التعاون – ليس بضخامة السوق السعودية أو الإماراتية، لكنه أكثر متانة وربحية من الأسواق الأصغر. وهذا يعني أن البنوك الكويتية يمكن أن تكون أكثر مرونة وتركيزًا، وفي الوقت نفسه مؤثرة في التحالفات والمبادرات الإقليمية. كما أن الطبيعة التعاونية للمصارف الخليجية (مثل القروض المجمعة، والاستثمارات المشتركة في التكنولوجيا مثل أنظمة الدفع الخليجية الموحدة) تعني أن البنوك الكويتية، رغم حجمها، تعد مساهمًا رئيسيًا وتؤدي دورًا أكبر من حجمها في الصفقات والمنتديات الإقليمية. فهي لا تزال لاعبين مؤثرين في المشهد المصرفي الخليجي الأوسع – تتعاون وتتنافس مع أكبر البنوك في المنطقة، وتسهم معًا في دفع الصناعة المصرفية الخليجية نحو عصر جديد من التمويل الرقمي الشامل والمستدام.

المصادر:

- كي بي إم جي – منظور البنوك الكويتية 2025 تحليل نتائج عام 2024
- بيان أرباح بنك الكويت الوطني لعام 2024 مثل: جريدة الكويت تايمز، يناير 2025
- نتائج بيت التمويل الكويتي لعام 2024 تقرير صحيفة Arab Times؛ العرض التوضيحي للمستثمرين لعام 2023 لبيت التمويل الكويتي
- التقرير السنوي لبنك الخليج لعام 2024
- ملخص أداء بنك برقان لعام 2024 بحث كامكو إنفست
- النتائج المالية لبنك بوبيان لعام 2024 إس آند بي جلوبال / ماركت سكرينر
- نتائج بنك الأهلي الكويتي لعام 2024 ملخص ماركت سكرينر
- نتائج البنك التجاري الكويتي (التجاري) لعام 2024 بيان صحفي وتحليل كامكو إنفست
- أبرز ما جاء في مكالمة أرباح بنك الكويت الدولي لعام 2024
- نتائج بنك وربة لعام 2024 تقرير كامكو إنفست
- تغطية رويترز، زاوية، ووسائل الإعلام المحلية حول بنوك مجلس التعاون الخليجي مثل البنك الأهلي السعودي، مصرف الراجحي، بنك الرياض، بنك أبوظبي الأول، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك قطر الوطني، إلخ لنتائج 2024
- تقارير صندوق النقد الدولي / البنك الدولي وإس آند بي حول التوقعات الاقتصادية والقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع .B.O.T
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكلة الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني – صفحة الخدمات

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني – صفحة التقارير الاقتصادية

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس
هاتف/واتساب: 00965-22286370
البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com
لينكد إن: linkedin.com/company/edgeconsultancykw
العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقمC11 ، مدينة الكويت ، الكويت.رابط خرائط جوجل

لمزيد من المعلومات، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني – اتصل بنا

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.
لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى."
لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى."
قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل كوادر "ذي إيدج."
على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.
هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات.
يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت